مؤشر استدامة الإعلام

٢٠١٠/٢٠١١

تنمية إعلام مستقل ومستدام في لبنان

IREX
Make a Better World

مؤشر استدامة الإعلام ٢٠١٠/٢٠١١

تنمية إعلام مستقل ومستدام في لبنان
www.irex.org/msi

حقوق النشر محفوظة © آيركس ٢٠١٢

آيركس
٢١٢١ شارع كيه، الشمال الغربي، جناح ٧٠٠
واشنطن، دي. سي. ٢٠٠٣٧
البريد الإلكتروني: msi@irex.org
هاتف: ٨١٨٨-٦٢٨ (٢٠٢)
فاكس : ٨١٨٩-٦٢٨ (٢٠٢)
www.irex.org

مدير المشروع: ليون مورس

المحرر: كارولين فيولا دى رجاماس، كارولين انكوربريشن

التصميم والإخراج: أومني ستديو OmniStudio

دار الطباعة: شمالي آند شمالي للطباعة ش.م.ل

إعلان الحقوق: يُصرح بالعرض، النسخ، والتوزيع لمؤشر استدامة الإعلام كُلياً أو جزئياً، بالشروط التالية: (أ) أن تُستخدم المواد مع الإقرار بالآتي: "مؤشر استدام الإعلام من إنتاج آيركس بتمويل من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية" ؛ (ب) أن يُستخدم مؤشر استدامة الإعلام حصرياً للاستخدام الشخصي، الاستخدام غير التجاري، أو المعلوماتي؛ و (ج) ألا يتم إجراء تعديلات على نص مؤشر استدامة الإعلام.

شكر وعرفان: أمكن إعداد هذا الإصدار من خلال الدعم المُقدم من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) بموجب: ١) اتفاقية التعاون رقم #DFD-A-00-05-00243 (MSI-MENA) بناء على أمر الإسناد الصادر من المنظمة الدولية لصحة الأسرة FHI360، و ٢) إتفاقية التعاون رقم #AID-268-LA-11-00001 (تفعيل المشاركة المدنية) من خلال المنحة الفرعية المقدمة من منظمة الشراكة الدولية.

بيان إخلاء المسؤولية: الآراء التي يتضمنها هذا العمل هي لأعضاء الهيئات والباحثين الآخرين في المشروع ولا تعكس بالضرورة آراء الوكالة الأمريكية للتنمية الدولي USAID أو آيركس.

ISSN ١٥٤٦-٠٨٧٨

الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)

الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) هي الوكالة الأمريكية الرئيسة في تقديم المساعدة للبلدان التي تتعافى من الكوارث، تحاول التخلص من الفقر، وتتحول نحو الإصلاحات الديموقراطية.

لقد كان للمساعدات الخارجية الأمريكية دائماً غرض مزدوج يتمثل في تعزيز المصالح الأمريكية جنباً إلى جنب مع تحسين سبل العيش في الدول النامية. تقوم الوكالة بتنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية عن طريق الدعوة لتحقيق تقدم إنساني واسع النطاق وفي الوقت نفسه التوسع في المجتمعات المستقرة الحرة، خلق الأسواق والشركاء التج المتحدة، وتعزيز النوايا الحسنة في الخارج.

بمعدل إنفاق يقل عن نصف بالمائة من الميزانية الفيدرالية، تعمل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) في أكثر من ١٠٠ دولة بهدف: تعزيز الرخاء الاقتصادي المشترك على نطاق واسع؛ ترسيخ الديمقراطية والحُكم الرشيد؛ تحسين الصحة العالمية؛ الأمن الغذائي؛ الاستدامة البيئية والتعليم البيئي؛ مساعدة المجتمعات على منع نشوب الصراعات والتعافي منها؛ وتقديم المساعدات الإنسانية عقب الكوارث الطبيعية والبشرية.

الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)، ومقرها الرئيس في واشنطن دي.سي.، تستمد قوتها من مكاتبها الميدانية المنتشرة حول العالم حيث تعمل الوكالة في شراكة وثيقة مع منظمات تطوعية خاصة، منظمات مجتمعية محلية، جامعات، القطاع الخاص، وكالات دولية، حكومات أخرى، ووكالات أخرى تابعة لحكومة الولايات المتحدة. تقدم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) المساعدات في خمسة مناطق حول العالم:

- الصحراء الكبرى بإفريقيا؛
- آسيا؛
- أمريكا اللاتينية والكاريبي؛
- أوربا وأوراسيا؛
- الشرق الأوسط.

آيركس

آيركس منظمة دولية غير ربحية تقدم الريادة الفكرية والبرامج المبتكرة لتعزيز التغيير الإيجابي الدائم على مستوى العالم.

نحن نُمكّن الأفراد والمؤسسات المحلية من بناء العناصر الأساسية لمجتمع نشط: جودة تعليم، إعلام مستقل، ومجتمعات قوية. ومن أجل تقوية هذه القطاعات، فإن أنشطة برنامجنا تتضمن أيضاً حل النزاعات، التقنية من أجل التنمية، النوع (الجندر)، والشباب.

بعد تأسيسها في عام ١٩٦٨، كان لدى آيركس ميزانية سنوية تزيد عن ٦٠ مليون دولار وهيئة من العاملين تزيد عن ٥٠٠ مهني حول العالم. يستخدم آيركس مناهج البحث الميداني والاستخدامات المبتكرة للتقنيات من أجل التوصل إلى حلول عملية نابعة من الواقع المحلي مع شركائنا في أكثر من ١٠٠ دولة.

الشركاء المنفذون

يتقدم آيركس بالشكر للجهات التالية لمشاركتها في تنسيق العمل الميداني وصياغة هذه الدراسة:

هيو مكلويد، صحفي، جريدة الجارديان (الأهداف ١-٥)

مؤسسة مهارات http://maharatfoundation.org/ (الهدف ٦)

LEBANON

الفهرس

لبنان

الأهداف من رقم ١ إلى رقم ٥ ..... ١

الهدف ٦ ..... ١٤

منهجية ١٩

لبنان

إجمالي مجموع النقاط للدولة: ٢,٠٣

لبنان

لعل مشهد أحد أعضاء الحزب الموالي لسوريا وهو يرفع كرسيه في الاستديو ويشرع بشكل عنيف في التلويح به تجاه السياسي المعارض لسوريا، والذي يُفترَض أنه سيناظره في البرنامج التلفزيوني الجديد" الموضوعية" هو أبلغ إيجاز للتدهور المستمر في أداء الإعلام اللبناني. فمع الانخفاض بواقع ٠,١٢ عن إجمالي مجموع النقاط في عام ٢٠٠٩، أظهر تقدير مؤشر استدامة الإعلام لعامي ٢٠١٠-٢٠١١ نزعة متواصلة تُهدد بنقل إجمالي مجموع نقاط البلد إلى نطاق النظام المختلط غير المستدام.

أصداء التهديدات غير المسبوقة لديكتاتورية عمرها ٤١ عاماً لعائلة الأسد في الجارة سوريا عمّقت الانقسام السياسي المتأصل في لبنان ما بين الأحزاب اللبنانية الداعمة والمدعومة من سوريا وإيران رفضاً منها للنفوذ الغربي في المنطقة، وتلك التي تؤيدها الحكومات الغربية وحلفاؤهم الإقليميون، مثل السعودية.

خرج حزب الله، التنظيم الشيعي السياسي العسكري ذو التمويل الإيراني الذي أرغم مرتين حكومات منتخبة يؤيدها الغرب على الاستقالة منذ إعلان نفسه منتصراً على اسرائيل في حرب يوليو / تموز ٢٠٠٦، خرج معلناً تأييده الكامل لنظام الأسد.

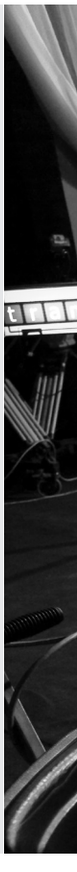

حزب الله وكل حلفائه، من قيادات الحكومة الحالية استغلوا الإعلام الذي يسيطرون عليه لترديد مزاعم النظام السوري بأنه يحارب الأصوليين السُنيّين، متخلين عن التحلي بموضوعية التقارير لصالح الهجوم على خصومهم السياسيين وممثلي الطوائف الأخرى في التكتل المعارض الذي يتزعمه السُنَّة. وعلى الجانب المعارض، فإن إعلام رئيس الوزراء المخلوع سعد الحريري، الذي اغتيل والده الملياردير في عام ٢٠٠٥ (في جريمة ارتبطت أصلاً بسوريا، ،ولكن كانت محكمة لاهاي الخاصة قد وجهت الإتهام مؤخراً لأعضاء في حزب الله) بدأ يرفض بكل بساطة إذاعة أي خطاب لحسن نصر الله زعيم حزب الله.

وقد صرح أحد أعضاء هيئة التقدير لمؤشر استدامة الإعلام، ممن هم على دراية بهذا المؤشر منذ عام ٢٠٠٥، بأن عام ٢٠١١ هو الأسوأ لحرية الصحافة في لبنان، مع تلك المحاولات غير المسبوقة من الجيش لحجب التقارير، سواءٌ عن الصحافة المحلية أو الأجنبية، حول قصص إخبارية تبدو حسّاسة لسوريا. ومع ذلك، فإن قاعدة التمسك اللبناني بقيَم حرية الكلام لا تزال صلبة، في ظل تمتع اللبنانيين بالقدرة على الوصول إلى الإعلام الإقليمي والدولي دون أية قيود تُذكر.

وقد تماثلت التقديرات لغالبية الأهداف بصورة لافتة للنظر مع تقديرات عام ٢٠٠٩، ربما لتعكس بذلك حالة عامة من الشلل السياسي في ظل وجود تكتلات متناحرة راسخة التأصل في مواقفها، وبرلمان عاجز بشكل كبير عن تمرير الإصلاحات، بينما يقبع الإعلام الخاضع للسيطرة السياسية في قلب هذا الجمود. مع ذلك، فإن الهدف رقم ٥، الذي يُقيِّم قوة المؤسسات الداعمة، مثل النقابات الصحفية، البرامج التدريبية والبنية التحتية المُتعلقة بالإعلام قد أظهر انخفاضاً ملحوظاً بحوالي ثُلث نقطة مقارنة بالعام الماضي وقد تمت الاشارة إلى أن غياب التقدم في تنمية النقابات التجارية والمهنية بمختلف قطاعاتها، نقص فرص التدريب للصحفيين الممارسين للمهنة، والمشكلات العالقة بالنسبة للبنية التحتية الداعمة للتوزيع الإعلامي تسببت في هذا الانخفاض الملحوظ.

لبنـان في لمحة

بيانات عامة

> **التعداد:** ٤،١٤٣،١٠١ (تقديرات يوليو / تموز ٢٠١١، دليل الحقائق العالمية لوكالة الاستخبارات الأمريكية).

> **العاصمة:** بيروت.

> **المجموعات العرقية (النسبة من عدد السكان):** عرب ٩٥٪ ، أرمن ٤٪، مجموعات عرقية أخرى ١٪ (تقديرات ٢٠١١، دليل الحقائق العالمية لوكالة الاستخبارات الأمريكية).

> **الديانات:** الإسلام ٥٩,٧٪ (الشيعة، السنة، الدروز، الإسماعيلية، العلوية أو النصيرية)، المسيحية ٣٩٪ (مارون كاثوليك، جريك أرثوذكس، ملكيت كاثوليك، أرمن أرثوذكس، سوريون كاثوليك، أرمن كاثوليك، سوريون أرثوذكس، رومان كاثوليك، كلدان، أسيرين، أقباط، بروتستانت)، ديانات أخرى ١,٣٪ (تقديرات ٢٠٠٨، دليل الحقائق العالمية لوكالة الاستخبارات الأمريكية).

> **اللغات:** العربية وهي اللغة الرسمية ويتم التحدث بها على نطاق واسع، الفرنسية، الإنجليزية، أقليات صغيرة تتحدث الأرمينية والكردية.

> **إجمالي الناتج المحلي (٢٠١٠ – أطلس):** ٣٨,٣٧ مليار دولار أمريكي (مؤشرات التنمية للبنك الدولي، ٢٠١١).

> **إجمالي الناتج المحلى للفرد (٢٠١٠ - معادل القوة الشرائية):** ١٤،١٧٠ دولار أمريكي (مؤشرات التنمية للبنك الدولي، ٢٠١١).

> **معدل معرفة القراءة والكتابة:** ٨٧,٤ ٪ (تقديرات ٢٠٠٣، دليل الحقائق العالمية لوكالة الاستخبارات الأمريكية).

> **الرئيس أو أعلى سلطة:** الرئيس ميشيل سليمان (اعتباراً من ٢٥ مايو / آيار ٢٠٠٨).

بيانات إعلامية

> **عدد منافذ الصحافة المطبوعة ومحطات الإذاعة والتلفزيون:** الصحف: ١١ جريدة يومية كبرى باللغة العربية، ٣ جرائد يومية باللغة الفرنسية، جريدة واحدة باللغة الإنجليزية، جريدة واحدة باللغة الأرمينية. المحطات الإذاعية: محطة واحدة مملوكة للدولة،٢٧ محطة خاصة. محطات التلفزيون: محطة واحدة مملوكة للدولة، ٧ محطات خاصة (تلفزيون المستقبل، المنار، إم تي في، إن بي إن، أورانج تي في، نيو تي في، إل بي سي).

> **إحصائيات توزيع الجرائد:** لا يوجد مصدر مركزي لأرقام توزيع الصحف، الصحف الأكثر توزيعاً: النهار، السفير (٤٥،٠٠٠ نسخة يومياً لكل منهما بينما لا تزيد تقديرات مراقبي الإعلام عن ١٠،٠٠٠ نسخة)، البلد، والحياة.

> **شبكات البث:** غير متوفرة.

> **وكالات الأنباء:** وكالة الإنباء الوطنية ووكالة الأنباء المركزية (مملوكتان من قبل الدولة)

> **العائد السنوي من الإعلان في القطاع الإعلامي:** غير متوفرة

> **عدد مستخدمي الإنترنت:** ١,٣ مليون (تقديرات ٢٠١٠، الاتحاد الدولي للاتصالات).

صحافة غير حرة وغير مستدامة (٠–١): البلد لا تفي بالأهداف، أو تفي بالحد الأدنى منها فقط. تَعُوق كل من الحكومة والقوانين تطور الإعلام الحر إعاقة فعلية، يقل المستوى المهني، ويُمارس نشاط صناعة الإعلام في أضيق الحدود.

نظام مختلط غير مستدام (١–٢): تفي البلد بالأهداف في أضيق الحدود وتعارض قطاعات من السلطة القضائية والحكومة وجود نظام إعلامي حر. التقدم الواضح في مجال مُناصرة حرية الصحافة، المهنية المتزايدة، والشركات الجديدة العاملة بالإعلام ما زال حديث العهد بدرجة لا تسمح بتقدير مدى استدامته.

مقاربة للاستدامة (٢–٣): البلد تقدمت في اتجاه تحقيق أهداف متعددة مع دعم المعايير القانونية، الحرفية المهنية، وبيئة العمل الداعمة للإعلام المستقل. التقدم الذي تم إحرازه صَمَد على الرغم من حدوث تغيرات حكومية وتم تقنينه من خلال القانون والممارسة. مع ذلك، قد يلزم المزيد من الوقت لضمان استمرارية التغييرات واستدامة المهنية المتزايدة وبيئة العمل الإعلامي الملائمة.

مستدامة (٣–٤): تتمتع البلد بإعلام يُعتبر بصفة عامة مهنياً، حراً ومستداماً، أو أنها في طريقها لتحقيق هذه الأهداف. الأنظمة الداعمة للإعلام المستقل قد صَمدت أمام تغير الحكومات، التقلبات الاقتصادية، وأمام التحولات في الرأي العام والتقاليد الاجتماعية.

مؤشر استدامة الإعلام: لبنان

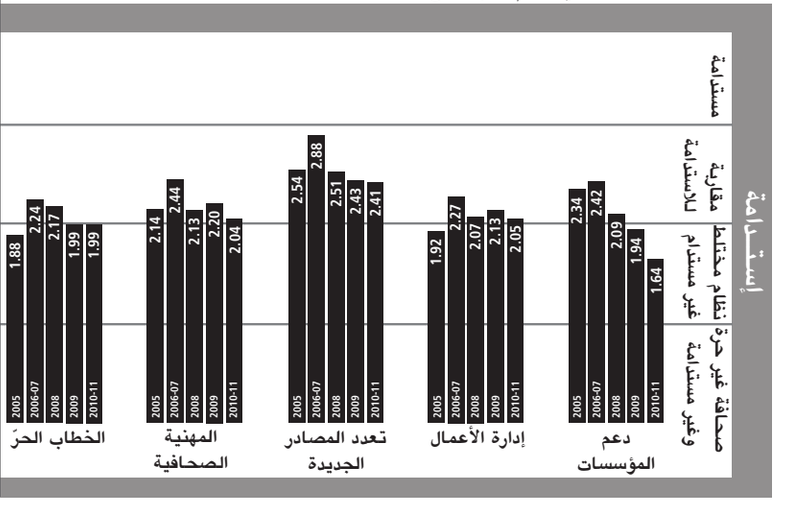

الهدف رقم ١ :
حرية الكلام
التقدير: ١,٩٩

إن الضمانات الخاصة بحرية الصحافة، الواردة في المادة رقم ١٣ من الدستور اللبناني، ليست دائماً محل تطبيق أثناء الممارسة العملية. ولتوضيح ذلك، أشار أعضاء هيئة التقدير إلى ارتفاع في الاستجوابات التي تعرَّض لها الصحفيون خلال عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ وكذلك في الجهود الرامية إلى تقييد الوصول إلى الإعلام. خاصة التقارير الإخبارية التي يُعتقد أنها تمثل حساسية لدولة سوريا المجاورة.

مع الثبات في المدى الخاص بالنظام المختلط غير المستدام لمؤشر استدامة الإعلام (MSI)، كما في الدراسات السابقة لمؤشر استدامة الإعلام، وجَد أعضاء هيئة التقدير، بشكل عام، أن مؤشرات حرية الكلام في لبنان مُشجعة في الأساس، وإن كانت في الوقت نفسه لا تخلو من الكثير من العيوب.

وقد صرح مايكل يونج، محرر الرأي، لصحيفة ديلي ستار الصادرة باللغة الإنجليزية قائلاً "نعم، المُجتمع يُقدّر بشكل كبير قيمة حرية الكلام"، مضيفاً أنها "متأصلة في المُجتمع اللبناني الذي يشعر بانزعاج بالغ حيال تكميم أفواه وسائل الإعلام".

كان إصلاح فوضى قوانين الإعلام في لبنان محوراً للمناقشات الحادة في العام ٢٠١١، وبخاصة ما يتعلق بطرح قانون جديد يُنظم إعلام الإنترنت للمرة الأولى. في هذا الإطار، تتعاون مؤسسة "مهارات"، إحدى مؤسسات مراقبة الإعلام اللبناني، مع عدد من الصحفيين والخبراء القانونيين ونائب البرلمان غسان مخيبر في صياغة مُقترح قانون جديد ينص على أن يَلقى الصحفيون من مختلف وسائل الإعلام معاملة واحدة أمام القانون. وقد صرّحت ليال بهنام من مؤسسة "مهارات" لصحيفة "ديلي ستار" أنه "بموجب القوانين الحالية، يمكن أن يُلقى القبض على صحفي يشتغل بالصحافة المطبوعة إذا ما كرر على شاشة التلفزيون شيئاً سبق له نشره".

وقد ذكر يعقوب علوية، أحد أعضاء هيئة التقدير، والمراسل الصحفي بتلفزيون " إن بي إن" الموالي لتحالف ٨ مارس / آذار، أنه "لم يطرأ على قوانين الإعلام أي تطوير منذ أربعينيات القرن الماضي"، منوهاً "في الواقع، الصحفيون تحميهم القناة التي ينتمون إليها والحزب السياسي الذي يُموِّل هذه القناة".

إن إعلان المجلس الوطني للإعلام المرئي والمسموع في نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠١١ – وهو مجلس شبه حكومي – عن شروعه في تسجيل المعلومات التفصيلية للمواقع الإخبارية على الإنترنت، رغم عدم توصل الحكومة حتى هذا التاريخ إلى توافق حول قانون ينظم الإعلام على الإنترنت، قد لاقى انتقادات من العديد من نواب البرلمان والجمعيات الإعلامية؛ إذ وصفوه بأنه "يضر بحرية التعبير في لبنان".

وفي يونيو / حزيران ٢٠١١، أكّد وليد الداعوق، وزير الإعلام المُعيَّن حديثاً، أن حرية وموضوعية الإعلام تعتبر جزءاً من سياسات الحكومة الجديدة. أما يونج، المؤيد القوي للحركة التي دفعت بالقوات السورية إلى خارج لبنان في عام ٢٠٠٥ عقب اغتيال الحريري، فقد ذكر أنه في البداية كان ينظر بتخوف إلى تشكيل الحكومة الواقعة تحت سيطرة حزب الله، إلا أنه قال إن نجيب ميقاتي رئيس الوزراء قد أثبت، حتى الآن، عدم استعداده للدخول في "معركة مع الإعلام".

وقد انتهى أعضاء هيئة التقدير إلى أن إصلاح قوانين التراخيص الجامدة في لبنان سيكون ضرورياً لأي انفتاح حقيقي للقطاع أمام المنافسة من اللاعبين غير المتحزبين. كما رأى أعضاء الهيئة أن مالكي وسائل الإعلام والسياسيين يتواطئون لمنع إصدار أي ترخيصات جديدة، وأفضل برهان على ذلك إطلاق تلفزيون القوات اللبنانية على الإنترنت بدلاً من إطلاقه عبر الأثير.

بعد ستة أشهر، هي عمر القضية أمام المحكمة، خسر سمير جعجع معركته في السيطرة على تلفزيون "إل بي سي"، الذي ادعى جعجع أن بيار الضاهر قد سلبه إياه عقب إلقاء القبض على جعجع إثر اندلاع الحرب الأهلية، التي استمرت ١٥ سنة وانتهت في عام ١٩٩٠.

ومع خسارته قضية " إل بي سي"، أطلقت القوات اللبنانية التابعة لجعجع قناتها التلفزيونية الخاصة على الإنترنت، بعد أن عجزت فيما يبدو عن الحصول على رخصة للبث.

في سياق إقليمي، وعلى الرغم من استمرار شهرة لبنان بامتلاكها واحدة من أكثر البيئات الصحفية حرية في الشرق الأوسط، إلا إن تقدير البلد انخفض قرابة ١٧ مركزاً في المؤشر العالمي لحرية الصحافة لعام ٢٠١٠ الذي تعده منظمة مراسلون بلا حدود، لتحتل المركز رقم ٧٨ بين ١٧٨ دولة. بالمقارنة، تحتل جارتها سوريا المركز رقم ١٧٣. إلا أنه مع تولي تحالف ٨ مارس / آذار السلطة، مدعوماً من سوريا، وتحت زعامة الجماعة الشيعية السياسية المسلحة حزب الله – التي أطاحت مرتين منذ عام ٢٠٠٨ بالحكومة المنتخبة الموالية للغرب تحت قيادة تيّار المستقبل السنية – فإن الثورات الشعبية والمداهمات الوحشية عبر الحدود هي التي تعطي تعريفاً متنامياً لطبيعة المشهد الإعلامي في لبنان.

ومع وصول الآلاف من اللاجئين السوريين إلى الشمال اللبناني، فإن الجيش بدأ وللمرة الأولى في تكليف عناصر من الاستخبارات العسكرية بمرافقة الصحفيين المحليين والأجانب خلال تنقلاتهم الإخبارية للقاء السوريين الفارين من هجمات نظام الأسد.

ذكر رامي عَيّشة المراسل بمجلة " تايم" والمنتج التلفزيوني المستقل أنه "في الوقت الذي تتجه فيه كل الدول العربية نحو الديمقراطية، نجد لدينا في لبنان حكومة موالية لسوريا، وديمقراطية آخذة في الانحسار"، مردفاً أن "عام ٢٠١١ كان من أسوأ الأعوام فيما يتعلق بحرية الإعلام، ذلك لأن العديد من الصحفيين قد تعرضوا للاستجواب على يد قوات الأمن". على سبيل المثال، قام سعيد مرزا، النائب العام اللبناني باستجواب رامي عَيّشة على خلفية حوار ظهر في مجلة " تايم" مع أحد أعضاء حزب الله الذي وُجِّهت إليه التهمة من قبل المحكمة الدولية المكلفة بالتحقيق في اغتيال رئيس الوزراء الأسبق وزعيم تيّار المستقبل رفيق الحريري.

كما استجوبت قوات الأمن أيضاً رضوان مرتضى العضو السابق بهيئة تقدير مؤشر استدامة الإعلام، حول مقالة ظهرت في جريدة سعودية تناول فيها الجيش السوري الحر – الذي يتشكل من جنود منشقين يقودون تمرّد مسلّح على نظام الأسد- وعدداً من أعضائه الذين التمسوا ملاذاً آمناً في شمال لبنان. ثم في يونيو / حزيران ٢٠١٠، قامت قوات الأمن باستجواب حسن عليق المراسل في جريدة " الأخبار" الموالية بشكل عام لحزب الله، حول مقالة تتعلق بهروب أحد جنرالات الجيش المتقاعدين والمتهم بالتجسس لصالح إسرائيل. وسرعان ما عقد وزير الدفاع الموالي للرئيس، إلياس المر مؤتمراً صحفياً لنفي مزاعم جريدة " الأخبار" وتحذير الصحفيين بأنه سيتم إلقاء القبض عليهم واستجوابهم إذا نقلوا معلومات من شأنها الإساءة إلى سُمعة الجيش.

كما تمتد التهديدات الموجهة لحرية التعبير إلى ما وراء الصحافة. فقد ألقت السلطات اللبنانية القبض على زيد حمدان أحد أشهر المطربين اللبنانيين، على خلفية كلمات إحدى أغنياته التي تطالب الرئيس ميشال سليمان، القائد السابق للجيش، "بالرحيل". فوفقاً للدستور، تُعد إهانة الرئيس أو الجيش جريمة تصل عقوبتها إلى السجن لعدة سنوات. وهذا القانون هو نفسه الذي استندت إليه السلطات في القبض على أربعة أشخاص لانتقادهم سُليمان على الفيسبوك. في كلتا القضيتين، تم إخلاء سبيل المتهمين دون توجيه اتهامات.

على الرغم من هذه المصادمات بين حرية الكلام والسلطات، فعلى حدّ علم أعضاء هيئة التقدير لم يتم سَجن أي من الصحفيين على خلفية ما أوردوه من أخبار، بل ورغم الاحتقان المتزايد حول سوريا، لم يكن هناك عودة لأيام عام ٢٠٠٥ المُظلمة عندما وقعت سلسلة من الاغتيالات ضد صحفيين وعدد من الشخصيات العامة اللبنانية الأخرى التي تعالت أصواتهم بالانتقادات الموجهة لسوريا، مع إفلات المرتكبين دون عقاب.

إلا إنه في ٢٥ يناير / كانون الثاني، عندما عُيِّن نجيب ميقاتي رئيساً للوزراء عقب الإطاحة بحكومة سعد الحريري، تعرضت العديد من المنافذ الإعلامية التي ساد الاعتقاد بأنها تتعاطف مع تحالف ٨ مارس / آذار تحت قيادة حزب الله إلى هجمات، ومنها شاحنة قناة الجزيرة التي أُضرمت فيها النيران بطرابلس، معقل الحريري. وفي حادث آخر، تعرض صحفي من "المستقبل" إلى كسر بالضلوع إثر تعرضه للضرب على يد مؤيدين للنظام السوري، أثناء تغطيته لوقفة احتجاجية خارج السفارة السورية في بيروت. وألمح أعضاء هيئة التقدير إلى أن أفراد الأمن اللبناني في موقع الحادث لم يحركوا ساكناً لإيقاف الهجوم.

قامت مؤسسة عيون سمير قصير، إحدى المؤسسات المحلية لمراقبة الإعلام، بتسجيل ٥٠ حالة من حالات مقاضاة الصحفيين في عام ٢٠١٠، أغلبها قضايا سب وتشهير، إلا أنه طبقاً لعضو هيئة التقدير محمد نجم، المؤسس المشارك لجمعية تبادل الإعلام الاجتماعي في بيروت، فإن معظم القضايا يتم تسويتها خارج المحكمة في مقابل مبالغ مالية حتى تلك القضايا التي تصل إلى المحكمة إما أن تنتهي في معظم الأحوال عن طريق التسوية مع دفع غرامة، أو أنها ببساطة تختفي. على سبيل المثال، فإن برنامج " فساد" الذي تعرضه محطة "نيو تي في" استمر في استفزاز السياسيين والشخصيات العامة، حتى صدرت التعليمات إلى مُخرجة البرنامج مريم بسام بدفع تعويض مالي قدره ٤،٠٠٠ دولار أمريكي. نفس هذه الغرامة صدرت في قضية سب وتشهير ضد "البيرق".

على الرغم من الجهود المبذولة من الشبكة الوطنية لحق الوصول إلى المعلومات – وهي تجمع مكون من النقابات المهنية والسياسيين وممثلي المجتمع المدني- لا يزال لبنان بدون أي قانون لحرية المعلومات. فمثل الكثير من القوانين اللازمة لتحقيق التقدم في لبنان، لم يتم بعد تمرير مسودة القانون الذي تقدمت به هذه المجموعة إلى البرلمان. مع ذلك، أشاد أعضاء هيئة التقدير بوصول لبنان إلى المعلومات بتقدير يُدخلها ضمن نطاق الإعلام المستدام في تقييم مؤشر استدامة الإعلام (MSI).

إن مساحة لبنان المحدودة وتجمعاته المتلاصقة وفقاً لعَلوَيّة تعني أن الوصول إلى المعلومات، خاصة من تلك المصادر المتحالفة مع وسائل الإعلام محل هذه الدراسة، يتسم بسهولة نسبية، منوهاً إلى أن "الكثير من الوثائق يتم تهريبها إلى الصحفيين على يد أفراد من قوات الأمن أو من السياسيين ذوي المصالح الخاصة. أنت تستطيع اجتياز لبنان بالكامل في أربع ساعات؛ الناس يعرفون بعضهم البعض بالاسم".

ووفقاً لما سجله مؤشر استدامة الإعلام للعام الماضي، لا تقوم الحكومة بشكل عام بتقييد وصول الإعلام إلى الأخبار الدولية أو المحلية أو مصادر الأخبار. كما أشار سامي حماد، من مكتب الخدمات الصحفية والإعلامية (ميزوف)، إلى أنه على الرغم من حالة الحرب القائمة مع اسرائيل إلا أن معظم مواقع الإنترنت

الإسرائيلية متاحة لإطلاع الصحفيين اللبنانيين، وقال "تأتي المشكلة عندما يُحظَر على بعض المحطات الإعلامية البث في مناطق بعينها"، مضيفاً أن "قناة المنار لا تبث في الشمال، بينما تلفزيون المستقبل لا يظهر في الضواحي الجنوبية [التي يسيطر عليها حزب الله]. وهذا يَحرِم الجمهور من الاستماع إلى وجهات النظر المختلفة".

وفيما يتعلق بالانخراط في المهنة، مازال الدخول إلى الصحافة مفتوحاً أمام الجميع، على الرغم من قيام المصالح السياسية والطائفية في أغلب الأحيان بالتأثير على توظيف الصحفيين. فكما أشار أعضاء هيئة التقدير، قليل من الواسطة أو النفوذ السياسي مع جهات الاتصال الملائمة، يُجدي بالتأكيد، ولكن هذا يأتي بغير المؤهلين للعمل كصحفيين بينما يكافح حاملو الدرجات العلمية لإيجاد عمل.

الهدف رقم ٢:
التقدير: ٢,٠٤

حقق الهدف الثاني، الذي يقيس المعايير المهنية، تقديراً يدخل بالكاد في حدود مقاربة الاستدامة بتقدير كلي لعامي ٢٠١٠/٢٠١١ وينخفض قليلاً عن متوسط عام ٢٠٠٩.

إن ست سنوات من الانقسام السياسي والطائفي والصراع بين الائتلاف بقيادة حزب الله، المدعوم من إيران وسوريا من ناحية، وبين المعارضة بقيادة تيّار المستقبل السني الذي تسانده السعودية والغرب من ناحية أخرى – إضافةً إلى انقسام المسيحيين بين الفريقين- ثم قيام الثورة وأعمال القمع في سوريا المجاورة، جميعها كانت كافية لتجسيد الاختلافات بين الفريقين بصورة أكثر حدة، مما أثّر بشكل سلبي على معايير الصحافة.

بعد تكريس نظرية حشد وسائل الإعلام المملوكة سياسياً لشّن الهجوم على الخصوم السياسيين، أشار أعضاء هيئة التقدير إلى أن الوضع تدهور لدرجة أنه ليس من بين الطرفين الآن من هو مستعد لإذاعة خطاب لأي زعيم سياسي من المعسكر الخصم. وذكر عيّشة أن "تلفزيون المستقبل أصبح الآن يتجاهل تماماً خطاب نصر الله"، مشيراً إلى زعيم حزب الله، وأضاف "بدلاً من إذاعة الخطاب، يستضيفون شخصاً ليهاجم ما جاء فيه".

وكان طارق متري وزير الإعلام السابق قد أقر بتدهور المعايير المهنية للصحافة في أبريل / نيسان ٢٠١١، منتقداً "اللغة المكرّرة" المستخدمة في بعض وسائل البث الإعلامي، عازياً هذا التدهور في "قيم وأخلاقيات" الإعلام إلى ضعف الوصول إلى المعلومات، وقال معقباً "هذا أمر جديد على التاريخ اللبناني".

وبرز هذا التوجه بحدة بعد الاستخدام الانتقائي من جانب الإعلام للبرقيات الدبلوماسية التي كشفت عنها ويكيليكس في عام ٢٠١٠؛ إذ ركزّت تلك الوسائل الإعلامية المملوكة أو المتحالفة مع تيّار المستقبل التابعة للحريري، مثل تلفزيون المستقبل والمستقبل، على تعقيبات ميشال عون، الحليف المسيحي لحزب الله، حول ضرورة تجريد حزب الله من أسلحته.

على غرار ذلك، أذاعت صحيفة "الأخبار" الموالية لحزب الله، والتي تزعم شراكتها مع ويكيليكس، سلسلة من المقالات كاشفة عما ادعته تورط سعد الحريري في تزييف الأدلة ضد أعضاء حزب الله الذين تم التوجيه التهم إليهم في النهاية بقتل والده.

ويستمر الصحفيون في كل من الإعلام المرئي والمكتوب بمواجهة العقبات في سبيل تحقيق المعايير المهنية، والتي اتفق أعضاء هيئة التقدير على أن الكثير منهم قد أخفقوا في التغلب عليها. وقال عَيّشة إن التحيز الصحفي ينشأ في نظام يمتلك فيه السياسيون وسائل الإعلام: "فالصحفيون مضطرون إلى المضي وفقاً للسياسة العامة للإعلام الذي يعملون فيه والذي يسير بدوره وفقاً لإرادة المانحين السياسيين".

لاشك أن التبعيات السياسية لكبرى المحطات التلفزيونية في لبنان واضحة جداً لدرجة أنهم يفسرون بها الأحرف الأولى المكونة للاسم المختصر للقناة، فمثلاً قناة الشبكة الوطنية للإرسال (إن بي إن) تعرف محلياً بأنها نبيه بري نيوز، بوصفها مملوكة في معظمها لنبيه بري، رئيس مجلس النواب الشيعي، ولحزبه أمل، الحليف الأساسي لحزب الله.

كما يُموِّل حزب الله قناة المنار التي تقدم مضموناً دعائياً مع فقرات منتظمة تُمجد انتصار الجماعة المسلحة في نضالها لتحرير الجنوب اللبناني من الإحتلال الاسرائيلي، وصمودها في حرب يوليو / تموز عام ٢٠٠٦. وفي عام ٢٠١١، تخلّت المحطة عن أي محاولة للتظاهر بتقديم أخبار موضوعية عن قتل المتظاهرين في سوريا على يد حلفائهم في نظام الأسد، مرددّة ترنيمة النظام أن الثورات يقودها السلفيون أو السنّة الأصوليون.

فرضت الأزمة في سوريا تحدياً حقيقياً أمام معايير الموضوعية ومهنية العمل الإخباري في الصحافة اللبنانية، التي وجد أعضاء هيئة التقدير عموماً أن زملاءهم قد أخفقوا فيها. فعلى الرغم من الروابط الوثيقة الجغرافية والتاريخية والثقافية، فإن تغطية الصحفيين اللبنانيين للأحداث الخطيرة الدائرة في سوريا اتسمت بخلوها من أي تحقيقات استقصائية قوية أو أخبار عاجلة.

وقد ذكرت ريتا صيّاح، من كبار الباحثين بالجامعة الأمريكية في بيروت أنه "لم تقدم أية وسيلة من وسائل الإعلام اللبنانية أي شيء خاص عن سوريا، لقد كان الحديث عن سوريا لا يختلف عن الحديث عن العراق أو أفغانستان [وكأنها بلد بعيد عنهم]"، مردفة "إن سوريا موضوع عسير على الصحفيين اللبنانيين، فهناك بعض

اللبنانيين الذين يؤيدون النظام السوري تأييداً حقيقياً، بينما هناك آخرون يعارضونه تماماً. إن المخاوف الدائمة على الاستقرار في لبنان لا تُشجع الصحفيين على تناول الشأن السوري".

حدّد سامي حماد، من مكتب الخدمات الصحفية والإعلامية (ميزوف)، قناة نيو تي في بوصفها واحدة من القنوات التي تتمتع بهامش أكبر من الحرية مقارنة بمعظم المحطات الأخرى، وقال إن "هناك بعض هوامش من الحرية للمراسلين، على الرغم من المال السياسي الذي يتدفق إلى الإعلام"، وأضاف أيضا "لطالما وجهت قناة نيو تي إنتقادات لسوريا على الرغم من التزامها بخط المقاومة المتحالف مع سوريا".

كما ألمح العديد من أعضاء هيئة التقدير إلى أن تأثير المال السياسي على التغطية الإعلامية لا يقتصر على سماسرة السلطة المحليين؛ فعندما أعلنت قطر عن إدانتها لأعمال القمع التي يقوم بها الأسد في سوريا وسحبت تمويلها من جريدة الأخبار التي تدين بشكل عام بالولاء لسوريا، بدأت الجريدة على الفور بنشر موضوعات تنتقد المملكة الخليجية، والتي كانت من قبل نطاق ممنوع على صحفيي الجريدة الاقتراب منه.

هؤلاء الذين وقفوا ضد التوجه السياسي للأخبار، وهي الجريدة التي طالما أشيد بها لتقاريرها الإخبارية الاستقصائية المحلية، وجدوا أنفسهم في مأزق بكل ما تحمل الكلمة من معان. فقد استقال خالد صاغية، نائب رئيس تحرير الأخبار في سبتمبر / أيلول احتجاجا على تحيز الجريدة في دعمها للنظام السوري.

قال محمد نجم، من جمعية تبادل الإعلام الاجتماعي، "في لبنان تجد ديكتاتوريات صغيرة في كل مكان"، وروى كيف كتب ابراهيم أمين رئيس تحرير الأخبار مقالاً ذي نبرة انتقادية معتدلة حول حركة أمل وحزب الله الداعمين الرئيسيين للجريدة، مردفاً "ساعتها قال نصر الله في إحدى خطبه أن الأخبار جريدة مستقلة ولا تُمثل [حزب الله]". لكنك لا تستطيع أن تغني خارج السرب، إن أمين شيعي وبإمكانهم وأد عمله في النهاية بمنع التمويل عن الجريدة".

وفضلاً عن انتهاج التوجه السياسي لأولياء نعمتهم، ذكر أعضاء هيئة التقدير أن مهنية الصحفيين اللبنانيين تُعاني هي الأخرى من غياب المعايير الأساسية للتقارير الإخبارية. قالت سارة الشال، من تلفزيون المستقبل الموالي لحركة ١٤ مارس / آذار "الصحفيون بشكل عام لا يعلمون واجباتهم أو حقوقهم". ويرى يونج أن السياق السياسي يؤدي إلى إخفاقات أساسية ويمنع الصحفيين من التحلي بالمعايير المعترف بها دولياً في عمل الأخبار.

أشار العديد من أعضاء هيئة التقدير إلى عملية مزج الرأي بالخبر بشكل واضح في نشرات الأخبار المسائية؛ "فالأخبار تبدأ في الثامنة مساء ولكنها تبدأ بالتحليل وليس بالأخبار، وكأنهم يقولون لك ما عليك إلا فتح فمك وابتلاع ما يُقدم لك"، على حد تعبير نجم. في حين قدر يونج أن نسبة "ستين إلى سبعين بالمائة من نشرة الأخبار لا تعدو إلا أن تكون تصريحات مأخوذة عن قارئي الأخبار والمحللين".

فضلاً عن ذلك، قال يونج إن "جمع المعلومات من عدة مصادر يُعد مشكلة تقليدية في الصحافة اللبنانية، ففكرة قيام المراسل الصحفي بالإستقاء من اثنين أو ثلاثة مصادر تُوثّق الخبر أمر لا يحدث في معظم الأحوال. أتمنى لو كانت الأحوال أفضل من ذلك، فبسبب الاعلام المتحزب ليس هناك من يُشجع صغار الصحفيين على التحلي بالإنصاف".

من المؤكد أن الصحفيين الذين يحاولون تقديم جانبيّ القصة غالباً ما يجدون عملهم قد خضع لإعادة الصياغة من جانب رؤسائهم، لدرجة قد تصل إلى حدّ الرقابة، ويذكر عَيّشة أن "العديد من الصحفيين يتعرضون للحرج بعد أن تُعاد صياغة مقالاتهم بالكامل، ومن ثمّ يخسرون مصادر اتصال جيدة نتيجة لذلك".

إن كلاً من الرقابة الصريحة والرقابة الذاتية هما جزء من اللعبة في لبنان، فعلى الرغم من تمتعها ببعض القوانين الأكثر ليبرالية في المنطقة، تواجه السلطات اللبنانية في معظم الأحيان انتقادات لاذعة بسبب النظام الرقابي التعسفي المشكوك في قانونيته والمُطبَّق من أجهزة الأمن العام التابعة للدولة والذي يقول عنه المناصرين للقضية أنه لا يستند إلى أي نص قانوني.

اشتملت قضايا الرقابة الأكثر شهرة في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ على قضية حظر فيلم جرين دييز (الأيام الخضراء)، الذي يتناول التظاهرات في إيران بشأن النزاع الذي شاب انتخاب محمود أحمدي نجاد رئيساً للمرة الثانية، وبعد أن كان من المزمع عرض الفيلم في مهرجان أفلام محلي، تم سحبه – في الغالب- بناءً على أوامر من حزب الله الذي تقوم إيران بتمويله وتسليحه.

كذلك تُحدّد اتفاقية الأمن الطويلة الأمد مع سوريا خطوطاً حمراء للأفلام التي يمكن عرضها في لبنان. فقد ذكر منتجو فيلم شارع هوفلين (هوفلين ستريت)، الذي تم تصويره في عام ٢٠٠٩، والذي يروي قصة انتفاضة بعض الطلاب في عام ٢٠٠٥ ضد وجود القوات السورية في لبنان، أن الأمن العام طالب بحذف مشهد كامل كان يصور الطلاب وهم يحرقون العلم السوري.

كما ألقى النشطاء باللوم على النزعة المجتمعية المحافظة عندما تم منع فيلم دانيال أربيد الأخير، فندق بيروت (بيروت هوتيل)، الذي تعلّلت رقابة الأمن العام بأنه "يُمثل خطراً على أمن لبنان" نظراً لتصويره لواقع الحياة صبيحة اغتيال الحريري. في حين رجّح النشطاء أن يكون المشهد الجنسي الصريح بين امرأة لبنانية ورجل

أجنبي هو السبب الرئيسي الذي أدى لمنع الفيلم من الوصول إلى شاشات العرض. كما منع الأمن العام الألبوم الأخير لمغنية البوب الأمريكية ليدي جاجا، على الأقل في البداية، نتيجة للضغوط التي مارستها إحدى الجماعات الكاثوليكية.

حتى لو استطاع الصحفي تخطي عوائق الرقابة والنفوذ السياسي المفروضة على العمل الإخباري، فإن الرواتب المنخفضة وتكاليف المعيشة المتزايدة باستمرار، خاصة في بيروت، تجعل نظام الرشاوى السياسية المتأصل في لبنان مغرياً لدرجة يصعب على العديد من الصحفيين مقاومته. وذكر أعضاء هيئة التقدير أن الصحفيين بعد أربع سنوات من العمل في المهنة يتقاضون ما بين ٦٠٠ إلى ١،٢٠٠ دولار أمريكي شهرياً، وهذا بالكاد يكفي إيجار شقة حديثة من حجرتين في وسط بيروت. وأمّا عن الميزانيات المخصصة للرشاوى أو "الإكراميات" للصحفيين كما هو معروف محلياً، صرّح أعضاء هيئة التقدير أنه من المعلوم جيداً من هم السياسيون المعتادون على دفع مبالغ نقدية إلى الصحفيين قبل مغادرتهم المكتب، والتي تتراوح بين ٢٠٠ إلى ١،٠٠٠ دولار أمريكي. نتيجة لذلك، فإن قلة من الصحفيين هم الذين يستمرون في العمل في المنافذ الإخبارية؛ إذ يذكر علوية "أن معظم خريجي الصحافة ينتهي بهم المطاف للعمل في محطات التلفزيون الترفيهية العربية. وبسبب ضعف المرتبات، ينتظر معظم الصحفيين الفرصة للسفر إلى الخارج، وأنا واحد منهم".

على الرغم من ذلك، أصرّ أعضاء هيئة التقدير على أن البرامج الترفيهية لا تطغى بأي حال على البرامج الإخبارية. بل إن بعض أعضاء الهيئة يلمسون الانتشار الكبير للبرامج الترفيهية ذات الرسالة السياسية، ومع ذلك فإن قرار تلفزيون إل بي سي بالتركيز على الترفيه وتقليص البرامج الإخبارية ربما يُعد مؤشراً على انخفاض الطلب على البرامج الحوارية السياسية، التي تضاعفت إثر الانسحاب العسكري السوري في عام ٢٠٠٥، عندما اختفت ما بين عشيّةً وضحاها الخطوط الحمراء التي طالما وضعها نظام الأسد، فتسابق كل صاحب رأي إلى موجات الأثير للتعبير عن رأيه علناً.

بحلول عام ٢٠١١، ظهر برنامج حواري سياسي جديد على قناة إم تي في، ومن سخرية القدر أن الإسم الذي أطلق على البرنامج هو الموضوعية، فقد أحدث ضجة على يوتيوب وأصبح رمزاً لمدى ضجر اللبنانين من الحوارات السياسية الدائرة في البلاد؛ ففي إحدى المرات كان مصطفى علوش، من تيّار المستقبل، يأخذ موقفه في مناظرة مع فايز شكر، من الحزب السوري القومي الاجتماعي، الذي تربطه علاقة وثيقة بالأسد، ومع تصعيد الرجلين بكيل اللعنات لبعضهما البعض، إذا بشكر يرمي بكأس الماء الذي أمامه عبر الطاولة، ثم يلتقط كرسيه، وكان لا بدّ من منعه قبل أن يضرب به خصمه في المناظرة.

وطبقاً لما أشار إليه مؤشر استدامة الإعلام عن العام الماضي، يُعدّ لبنان رائداً على المستوى الإقليمي في استخدام أحدث الأجهزة التقنية في إنتاج وتوزيع الأخبار.

الهدف رقم ٣:
تعددّ مصادر الأخبار
التقدير: ٢,٤١

كما في دراسات مؤشر استدامة الإعلام السابقة، فقد أعطى أعضاء الهيئة أعلى تقدير للمؤشر الذي يقيس تعدد مصادر الأخبار منوهين إلى تمتع اللبنانيين بتعدد المصادر الإخبارية التي تتسم بشكل عام بأنها متاحة ويمكن الوصول إليها، تاركين التقدير ثابتاً عند نطاق مقاربة الاستدامة على مؤشر استدامة الإعلام. ومع ذلك، فقد اتفق أعضاء الهيئة على أنه رغم تقديم الإعلام للعديد من وجهات النظر المختلفة، فإن القلة القليلة – إن وجدت – من المنافذ الإعلامية الفردية هي التي يمكن اعتبارها موضوعية.

مع احتدام الموقف السياسي في سوريا المجاورة، تتسع هوّة الانقسام السياسي في لبنان ما بين كتلة ٨ مارس / آذار المتحالف مع سوريا وإيران، وبين كتلة ١٤ مارس / آذار الموالية عموماً للغرب والمدعومة من السعودية. في حين تظل أسعار الصحف زهيدة (من ٠,٣٣ إلى ١,٣٣ دولار أمريكي) ومتاحة على نطاق واسع في أنحاء البلاد، فإن أيديولوجياتها السياسية تنتمي في المجمل إلى إحدى هاتين الكتلتين.

من بين الإحدى عشرة جريدة الكبرى تعتبر كل من الأنوار، البيرق، الحياة، اللواء، المستقبل، النهار، والشرق، موالية لحركة ١٤ مارس / آذار، بينما تدعم الأخبار، الديار، والسفير في المجمل تحالف ٨ مارس / آذار، أما جريدة البلد اليومية وجريدة الكلمات الأسبوعية، فتُعد أقل تحزباً.

وهناك جريدتان يوميّتان تصدران في لبنان باللغة الفرنسية وهما أوريون دي جور و أكسيون، فضلاً عن جريدة ذا ديلي ستار الصادرة باللغة الإنجليزية، والجريدة اليومية الصادرة باللغة الأرمينية سورياكان مامول. في عام ٢٠١٠، بدأت جريدة البلد أيضاً في إصدار طبعة باللغة الفرنسية.

بوجه عام يوجد ١١٠ إصداراً مرخصاً له بالعمل في الأخبار السياسية فضلاً عن تمتع اللبنانيين بسهولة الوصول إلى الأخبار المذاعة، فطبقاً لنصوص القانون يتعين على محطات الراديو والتلفزيون الخاصة تغطية كامل ربوع لبنان، وتشمل هذه ١٦ محطة إذاعة قومية ناطقة باللغة العربية والإنجليزية والفرنسية والأرمينية، و١١ محطة راديو محلية، بالإضافة إلى محطة راديو لبنان الذي تملكه الدولة.

كما توجد في البلاد محطة تلفزيونية واحدة تابعة للدولة، وسبع قنوات أخرى خاصة. وبصورة أكبر مما يحدث مع الصحف، يمتلك السياسيون المحطات التلفزيونية التي تميل إلى خدمة أجنداتها السياسية بشكل أكبر وبصورة مباشرة.

يمتلك سعد الحريري، الزعيم السني لحركة ١٤ مارس / آذار محطة تلفزيون المستقبل، بينما يُموِّل حزب الله الشيعي، الذي يقود تحالف ٨ مارس / آذار، قناة المنار أكبر منافسيها. ويحظى تحالف ٨ مارس / آذار بتأييد محطة أورانج تي في المملوكة لزعيم التيّار الوطني الحر المسيحي ميشال عون وعائلته، وقناة إن بي إن التي يملكها نبيه بري الرئيس الشيعي لمجلس النواب.

في الوقت الراهن، تهتم قناة إل بي سي، التي أسستها القوات اللبنانية المسيحية إبان الحرب الأهلية، بالمضمون الترفيهي بشكل أساسي، ولكنها تتحالف بشكل عام مع حركة ١٤ مارس / آذار، وكذلك الحال مع قناة إم تي في (المملوكة لغبريال المرّ، شقيق وزير الدفاع السابق إلياس المرّ). وقد أعيد افتتاح المحطة في عام ٢٠٠٩، بعد مضي سبع سنوات من إغلاقها على خلفية اتهامات بالدعاية الانتخابية لغبريال المرّ. أما قناة نيو تي في فيُنظر إليها عموماً على أنها محايدة، وإن كانت تميل نحو تحالف ٨ مارس / آذار.

المئات من قنوات البث الفضائية العربية والدولية تتوفر على نطاق واسع من خلال اشتراكات القرصنة مقابل حوالي ٢٠ دولاراً أمريكياً شهرياً. كما تغطي شبكة الإنترنت جميع أنحاء البلاد، إلا إن نطاق اتصال المدى الواسع للإنترنت (Broadband) لم يَصل بعد إلى المناطق الأبعد جغرافياً، وحتى صيف ٢٠١١ كانت تكلفة اشتراكات الإنترنت لا تزال مرتفعة. أما الدولة فلا تُجهد نفسها في فرض الرقابة على مواقع الإنترنت، بما في ذلك المواقع التي تعمل من داخل اسرائيل والتي مازال لبنان فعلياً في حالة حرب معها.

على الرغم من ذلك، حاولت وزارة الاتصالات وشركة أوجيرو للاتصالات، وهي شركة شبه مستقلة، حجب مكالمات موقع سكايب قرابة الشهر خلال يونيو / حزيران ٢٠١٠، خوفاً من خسارة الأرباح جراء اتجاه المستخدمين إلى الإنترنت لإجراء المكالمات الدولية بعد أن كانت تكلفهم الكثير. ولكن سرعان ما تم رفع الحظر عندما واجهت الشركتان ضغوطاً متزايدة من المجتمع المدني ووسائل الإعلام.

على الرغم من توفر معظم الآراء السياسية والدينية، فإن عدد كبير من المستهلكين يفضلون استقاء أخبارهم من خلال وسائل الإعلام ذات التوجه السياسي والطائفي الذي ينتمون إليه؛ إذ يذكر علي ضاحي من جريدة البلد "يُشاهد الشيعة في الأغلب قناة المنار أو إن بي إن، بينما يشاهد السُنّة تلفزيون المستقبل".

ومع ظهور المدونات السياسية المحترفة مثل قفا نبكي أو ربيع بيروت، أتيح للبنانيين مصدر بديل للأخبار والتحليلات السياسية، بينما ذكر محمد نجم، من جمعية تبادل الإعلام الاجتماعي، أن الإعلام الاجتماعي بدأ في توسيع النقاش حول مستقبل لبنان. "الإعلام الاجتماعي يُوفِر لأي شخص الوسيلة لكي يقول ما يشاء، وقد بدأ الناس في استخدامه بصورة متزايدة، إلا أنه يحتاج إلى بعض الوقت كي يتشكّل ويصبح جزءاً من المنظومة الحياتية".

إن كلاً من سعد الحريري رئيس الوزراء السابق، وخليفته في المنصب نجيب ميقاتي، يستخدمان تويتر الآن للتواصل مع المؤيدين والإجابة على الأسئلة، ولكن بالمقارنة مع الدور المحوري للإعلام الاجتماعي في ثورات التغيير التي شهدتها تونس، مصروسوريا فإن شبكة الإعلام الاجتماعي في لبنان تجاهد كي تحوّل الوجود على الإنترنت إلى نشاط على أرض الواقع.

خَلُصَت صيّاح إلى أنه على الرغم من كثرة مصادر الأخبار في لبنان، إلا أنها مملوكة لكبار الشخصيات السياسية والدينية اللبنانية، وبالتالي تعكس آراءهم، وقالت "يمكن للمواطن اللبناني الاعتماد عليها مجتمعة للحصول على الأخبار، إلا أن كلاً منها على حدا يقدم للمواطن أخباراً تستند إلى رؤيتها السياسية الخاصة".

اتفق معظم أعضاء هيئة التقدير على أنه، بوجه عام، لا يُعَد إعلام الدولة في لبنان متحزباً، ولكنه لا يجذب الكثير من الجمهور. وقال يعقوب علوية من قناة إن بي إن التابعة لحركة أمل أن "إعلام الدولة لا يعكس أي خط سياسي ويتسم بضعفه الشديد، فيما عدا تغطيته لعيد الجيش". ووفقاً ليونج، فإن إعلام الدولة يميل إلى أن يتم استخدامه من جانب الرئيس. لكنه نوّه أنه طالما "لدى الآخرين جميعاً منافذهم الإعلامية، فهذا الأمر يُحقق قدراً من التوازن". لكن رغم ذلك، كان أعضاء هيئة التقدير في العام الماضي ينتقدون بوجه عام موقف محطة تيليليبان التلفزيونية المملوكة للدولة، وكذلك موقف راديو لبنان لأنهما وُجدا فقط من أجل خدمة الحكومة، ويتباكيان على الحقبة التي وَلَّت، عندما كانت هيئة الإذاعة العامة اللبنانية تتبوأ مركز الريادة الإقليمية في تغطية الفنون والثقافة.

تمتلك وكالات الأنباء الدولية مثل الآسوشيتد برس، رويترز، ووكالة فرانس برس مكاتب لها في لبنان، ويتم توزيع مادتها الإخبارية على نطاق واسع. وهناك العديد من وكالات الأنباء اللبنانية، منها النشرة، الملف اللبناني، لبنان الآن، مكتب الخدمات الصحفية والإعلامية (ميزوف)، وكالة أنباء الوفا (الفلسطينية)، ووكالتين للأنباء مملوكتين للدولة: وكالة الأنباء الوطنية، ووكالة الأنباء المركزية.

رغم أنه من المفهوم أن المؤيدين السياسيين يقفون غالباً خلف المنافذ الإعلامية، إلا أنه ليست هناك شفافية دائمة حول طبيعة ملكية هذه المنافذ. ومع ذلك، رحب مراقبو الإعلام في سبتمبر / أيلول ٢٠١١ بإعلان جريدة السفير ذات الميول اليسارية عن عثورها على مستثمر جديد، ليس لأن رجل أعمال سوف يستثمر في جريدة –

فهذا أمر غير جديد في حد ذاته – ولكن لأن الجريدة أعلنت ذلك على الملأ.

كما وصف أعضاء هيئة التقدير كيف كتب شارل أيوب، محرر جريدة الديارالموالية لتحالف ٨ مارس / آذار، في صيف ٢٠١١ مقالة افتتاحية أقرّ فيها صراحةً بتلقي جريدته تمويلاً من مصادر سياسية. بل وأفصح أيوب أيضاً عن المبالغ المحددة التي دُفعت بالدولار الأمريكي وقال إنه تلقاها من مصادر سياسية مختلفة، من بينها مصادر ذات صلة برئيس الوزراء السابق سعد الحريري، حزب الله، وسوريا.

عادةً ما يتم تجاهل إعلام الأقليات. فهناك محطة إذاعية باللغة الأرمينية، بينما لا يوجد سوى تلفزيون المستقبل الذي يذيع نشرة إخبارية لمدة ساعة باللغات الأرمينية، الإنجليزية، والفرنسية. وعلى الرغم من أن الأكراد يتمتعون بالحرية في الانضمام إلى الدوريات الإخبارية ونشرها، إلا أنه حتى الآن لم تُقدم أية قناة بثاً إذاعياً باللغة الكردية.

الهدف رقم ٤:
إدارة الأعمال
التقدير: ٢,٠٥

لعل أبرز الأمثلة على محنة إدارة شركات إعلامية ذات استدامة ذاتية، وكمشاريع تدّر ربحاً في لبنان، هو ما حدث في يونيو / حزيران ٢٠١٠ عندما تم إرغام جريدة النهار، إحدى الصحف اليومية المحلية الرائدة، على إلغاء استضافتها المخططة للمؤتمر العالمي للصحف الثالث والستين.

فبعد أن كان مخططاً استضافة ما يقرب من ١,٥٠٠ من الناشرين وكبار المديرين التنفيذيين للصحف في بيروت في مؤتمر بعنوان "بحثاًعن النموذج الجديد للأعمال"، اضطّر المنظمون إلى إعادة جدولة المؤتمر ليُعقد في ألمانيا بعد أن صرحت النهار أنها لم تعُد قادرة على الوفاء بتكلفة استضافة الحدث التي بلغت ١,٦ مليون جنيه استرليني.

واتفق أعضاء هيئة التقدير على أن مستقبل الإعلام اللبناني يخضع بشكل كبير إلى أهواء المال السياسي الذي يتأسس عليه نموذج العمل الإعلامي لديهم. ويوضح عَيّشة ذلك بقوله "اضطر تلفزيون المستقبل إلى فصل مئتي موظف وإلغاء بضعة برامج تلفزيونية، وعندما سأل الموظفون عما يجري، قيل لهم إن سعد يواجه أزمة وليس لدينا نقود" مشيراً إلى الملياردير سعد الحريري، الوريث السياسي لوالده رفيق الحريري الذي ترأس مجلس الوزراء خمس مرات من قبل. وبعد مرور عدة أشهر، تم دفع أجور كوادر العمل بتلفزيون المستقبل، ولكن بعد أن اضطر الحريري إلى بيع شركته الرابحة أوجيرو تيليكوم إلى شركة تيليكوم السعودية من أجل تسوية الديون المتصاعدة. واستمر الاستغناء عن العمالة خلال عامي ٢٠١٠ و٢٠١١. في مايو / آيار ٢٠١١، استغنت جريدة الأخبار عن ٢٠ من موظفيها، بينما أغلق الناشر ثائر كرم بعد شهر من هذا التاريخ ثلاثة من إصداراته الصحفية التي استمرت لفترة طويلة وهي منداي مورننج ، البيرق، ولا ريفو دي ليبان.

أما وسائل الإعلام الأخرى فتسعى لإيجاد مستثمرين جدد حتى تستطيع البقاء، فها هو طلال سلمان الناشر ورئيس تحرير السفير الذي ترأس جريدته منذ إنشائها في ١٩٧٤، يُصرِّح بأن الصفقة التي عقدها لبيع ٢٠ بالمائة من أسهم السفير إلى جمال دانيال تعني أن الجريدة لن "تتملكها بعد الآن المخاوف حول كيفية تأمين احتياجاتها]المالية[من أجل البقاء".

وكشف يونج عن تجربته الشخصية حول الحالة الاقتصادية المحفوفة بالمخاطر التي تُجبر معظم اللبنانيين على المشي على الحبل المشدود. ففي يناير / كانون الثاني ٢٠٠٩، صدر حكم قضائي بإغلاق جريدة ديلي ستار الصادرة باللغة الإنجليزية والموالية لحركة ١٤ مارس / آذار، التي يعمل بها يونج كمحرر رأي، وذلك بعد أن عجز جميل مروّة عن إعادة تمويل القروض المدين بها لأحد البنوك المحلية، قائلاً "انخفضت عائدات الإعلانات عقب حرب ٢٠٠٦، وأغلقنا الجريدة على مدار أسبوعين. وبعد مفاوضات مُطولة، انتهى الأمر بشراء الحريري للجريدة. كان هذا درساً مفيداً يدل على مدى صعوبة إدارة صحيفة ذات ملكية مستقلة هنا في لبنان".

إن ضخ المال يجعل "الصحيفة أفضل" على حد قول يونج، الذي لم تتحقق بعد مخاوفه التي تملكته في البداية بشأن التدخل السياسي للمالك الجديد للصحيفة، مردفاً "لم أشعر بتدخل حقيقي في صفحتي، فالتدخل السياسي في لبنان لا يخضع لمبدأ الأبيض والأسود، أنه أمر شديد التَشعُب والتعقيد؛ إذ يمكنني أن امتلك جريدة، لكن هذا لا يعني أن أظل قابعاً هناك، فالصحف كيانات معقدة. قد يدفع السياسيون مقابل نشر بورتريه عنهم، لكنهم لا يشترون كل الصحيفة".

أشار أعضاء هيئة التقدير إلى سوق الإعلان الصغيرة نسبياً كسبب رئيسي للميزانيات المُنهكة لمعظم وسائل الإعلام المحلية. وقالت صيّاح، الخبيرة الإعلامية بالجامعة الأمريكية بلبنان إن "حجم السوق اللبنانية ضيّق، وبالتالي فإن صناعة الإعلان محدودة للغاية. لا يمكن لوسائل الإعلام الاعتماد على الإعلانات وحدها".

وذلك السوق لطالما كان خاضعاً لهيمنة مجموعة الشويري، لمؤسسها أنطوان الشويري امبراطور الإعلام الذي تُوفِّي في مارس / آذار ٢٠١٠، تاركاً عصا القيادة لإبنه بيار. وطبقاً لموقعها على الإنترنت، تقوم مجموعة الشويري اليوم بتسويق وإدارة المساحة الإعلانية في

٢٥ قناة فضائية وقناة دولية، ١٥ اسماً تجارياً، ١٠ محطات إذاعية وبوابات تصفح على الإنترنت، بالإضافة إلى دور العرض السينمائي واللوحات الإعلانية.

يتفق الكثيرون بأن الفضل في إرساء قواعد الصناعة الإعلانية في الشرق الأوسط يعود لأنطوان شويري. فقد سيطر الشويري في أوج مجده على تدفق الإعلانات إلى غالبية المحطات التلفزيونية المجانية الرائدة في المنطقة بما في ذلك إم بي سي، إل بي سي، الجزيرة، ومؤسسة دبي للإعلام. وعلى الرغم من رحيل مؤسسها، لم يتوقع مراقبو الإعلام أن تفسح مجموعة الشويري المجال للمنافسين. وتقدر مجلة التنفيذي (إكزيكيتيف) المحلية المعنية بقطاع الأعمال أن مجموعة الشويري تسيطر على ٧٠٪ من إجمالي الإنفاق على الإعلان في لبنان.

ويذكر عَيّشة "أستطيع القول أن الإعلانات لا تتجاوز نسبة ١٠٪ من دخل معظم وسائل الإعلام، فضلاً عن هذا، فإن تمركز سوق الإعلانات في مجموعة احتكارية يترك وسائل الإعلام تحت رحمة المُعلنين، فإذا أظهرت وسائل الإعلام العداء لهذه المجموعة الاحتكارية ، فإنها تُعَاقَب بعدم تلقي أية إعلانات".

ورغم المحن الاقتصادية والسياسية لقناة إل بي سي، الواردة تفصيلياً في مؤشر استدامة الإعلام عن العام الماضي، اتفق العديد من أعضاء هيئة التقدير أن قناة إل بي سي هي الوحيدة التي نجحت في تحقيق عائدات ملحوظة من الإعلانات، فهي تتصدّر رأس القائمة دائماً بوصفها المشروع الإعلامي التجاري الأنجح في لبنان. مع ذلك، لم يكن هذا النجاح بلا ثمن؛ فطبقاً لمؤسسة المراقبة المحلية عيون سمير قصير، تم فصل فريق الأخبار التابع لقناة إل بي سي الفضائية في ٢٣ نوفمبر / تشرين الثاني على أساس أن القناة تُقدم الترفيه فقط ولم تعد تُقدم الأخبار التي تتسم بتكلفة إنتاجية عالية.١

لا يزال الحصول على الأرقام الدقيقة لمعدلات التوزيع مستحيلاً، نظراً لعزوف الصحف عن الإعلان عن هذه الأرقام، فضلاً عن أنه تم إغلاق مكتب مراجعة التوزيع منذ وقت طويل. ويَعتقد معظم خبراء الإعلام أن الصحيفة اللبنانية الأكثر مبيعاً لا يتجاوز توزيعها ١٠،٠٠٠ نسخة في أفضل أيام التوزيع، بمتوسط يومي ما بين ٧،٠٠٠ إلى ٨،٠٠٠ نسخة.

وقد صرح نبيل دجاني، أستاذ الإعلام بالجامعة الأمريكية ببيروت، لجريدة ديلي ستار أنه قبل الحرب الأهلية ١٩٧٥-١٩٩٠، كان من السهل على الصحيفة الواحدة أن تبيع ٦٠،٠٠٠ إلى ٧٠،٠٠٠ نسخة في يوم واحد. وألقى اللوم على التغطية المنغلقة على الذات للصحف اللبنانية التي كانت يوماً ما تبيع في الخليج أكثر مما تبيع في الداخل، أما الآن فمعظم تركيزها ينصب على السياسة المحلية.

الهدف رقم ٥:
المؤسسات الداعمة
التقدير: ١,٦٤

إن إيجاد أي صحفي لبناني يمكن أن يذكر شيئاً إيجابياً عن المؤسسات الداعمة في بلده لا تزال مهمة لا طائل من وراءها. مع حصوله على التقدير الأقل بين جميع الأهداف في مؤشر استدامة الإعلام لهذا العام، يواصل الهدف رقم ٥ الانزلاق نحو عدم الاستدامة؛ إذ أجمع أعضاء هيئة التقدير على التقليل من شأن الأداء اللبناني في المؤشرات الرئيسة بالهدف رقم ٥.

طبقاً لمؤشر استدامة الإعلام عن العام الماضي، لا توجد سوى رابطة واحدة فقط لمالكي وسائل الإعلام، وهي اتحاد الصحافة، التي تمثل المالكين والناشرين والمنظمات في مجال الصحافة المطبوعة، ولا تقابلها رابطة مماثلة بالنسبة للإعلام المرئي والمسموع.

أما اتحاد الصحفيين، أو نقابة الصحافة، فهي تُمثل الصحفيين العاملين في المجال، إلا أن أعضاء هيئة التقدير في المجمل لم يعولوا عليها بوصفها الإقطاعية الشخصية لرئيسها ملحم كرم الذي ظل يرأسها حتى تُوفي إثر أزمة قلبية في مايو / آيار ٢٠١٠، بعد ٤٤ عاماً مترنحة قضاها على قمة الهرم النقابي. ونوه أعضاء الهيئة إلى أنه أغلق أبواب النقابة في وجه مهنيي الإعلام العاملين في المجال، وتخاذل عن عقد الانتخابات لعدة سنوات، ولم يفعل الكثير للدفاع عن حقوق الصحفيين.

في أعقاب وفاته، اجتمع مجلس النقابة لمناقشة تحديث لوائحها، وفي مطلع عام ٢٠١١، سلم المجلس وزارة الإعلام نسخة من قانون النقابة الجديد، إلا إنه مع أفول عام ٢٠١١، استشعر أعضاء هيئة التقدير بالإجماع عدم تنفيذ أي تغييرات حقيقية.

قالت الشال أنه "ما زالت النقابة مغلقة أمام الأعضاء الجدد؛ فبينما يحمل سائق رئيس نقابة الصحافة عضويتها، هناك المئات من الصحفيين خارج عضويتها".

هذه السياسة الغريبة للعضوية ليست حادثاً منفرداً؛ إذ ذكر عمر ابراهيم مراسل طرابلس بجريدة السفير ذات الميول اليسارية، "بعد وفاة ممثل النقابة في الشمال اللبناني، جاء نجله المهندس ليَخْلُفه في منصبه"، منوهاً إلى أنه "في شمال لبنان يوجد ٩٠ عضواً بالنقابة، ثلاثة منهم فقط صحفيون".

بينما أضاف يعقوب علوية، من إن بي إن، أنه يعرف سائقي سيارات أجرة أعضاء في النقابة، قائلاً "إنها محتكرة من عائلة واحدة، ولا يحصل أحد على أي فائدة منها".

وفي حديث له في يونيو / حزيران ٢٠١١، أقر عبد الهادي محفوظ، رئيس المجلس الوطني للإعلام المسموع والمرئي – وهي الهيئة شبه

المستقلة العاملة تحت وزارة الإعلام في ترخيص وتنظيم قنوات الراديو والتلفزيون- بحاجة الإعلام إلى عضوية النقابة، وبأنه ينبغي منح المصورين والعاملين في التلفزيون والراديو الحق في إنشاء نقاباتهم الخاصة. ففي الوقت الراهن، لا يوجد تمثيل رسمي لهاتين المجموعتين.

بالإضافة إلى تخاذل النقابة عن منح العضوية للصحفيين، فإنها لا تدافع عن الصحفيين وسط هذا العدد الهائل من الاستجوابات التي تعرضوا لها من قبل قوات الأمن في لبنان خلال عام ٢٠١١. كما انتقد عَيْشة النقابة لتقاعسها عن الحديث نيابة عن الصحفيين، مستشهداً بحالة ما بين المطرقة والسندان، وموضحاً أنه "بموجب القانون، يجب تسجيل الصحفيين في النقابة، ولكنها مُغلقة أمام الصحفيين، فإذا تم إلقاء القبض على صحفي فإن النقابة لا تقوم بإصدار أي بيان رسمي حول هذا الأمر لأن هذا الصحفي ليس عضواً بها".

واتفق أعضاء هيئة التقدير أن الأحزاب السياسية تقوم مقام النقابة في تقديم الدعم عن طريق توفير الغطاء القانوني للصحفيين العاملين لدى وسائل الإعلام التي تمتلكها هذه الأحزاب. قالت الشال "عندما استجوبت الاستخبارات اللبنانية الصحفي حسن عليق من جريدة الأخبار [الموالية لتحالف ٨ مارس / آذار] اقام حزب الله بحمايته". بل إن الأمر يصل في الشمال اللبناني، كما ذكر ابراهيم إلى درجة قيام السياسيين المحليين بدفع الأموال للصحفيين لتأسيس نادٍ خاص بهم، ولكن مع نضوب المال السياسي إختفى معه النادي الوليد.

ومع ذلك، توجد منظمات أهلية لمراقبة الإعلام، وأشهرها مؤسسة عيون سمير قصير التي تأسست عقب اغتيال هذا المؤرخ الفرنسي اللبناني البارز صاحب العمود الصحفي في جريدة النهار عام ٢٠٠٥. كما توجد أيضاً مؤسسة "مهارات" التي تعتبر الشريك المحلي للشبكة الدولية لتبادل المعلومات حول حرية التعبير، وتتألف من فريق من الصحفيين اللبنانيين الذين يكتبون عن انتهاكات حرية الإعلام ويعملون على تعزيز الضمانات القانونية.

أما فيما يتعلق بالتعليم الرسمي للصحفيين، فقد سجل مؤشر استدامة الإعلام أن الجامعة اللبنانية المملوكة للدولة تقدم دراسة لمدة أربع سنوات للتخصص في الصحافة، كما بدأت الجامعة العربية مؤخراً في إنشاء تخصص للصحافة (في ٢٠٠٧). إضافة إلى هذا، يقدم برنامج التدريب الصحفي في الجامعة الأمريكية ببيروت دورة غير أكاديمية تستهدف المهنيين العاملين فعلاً في المجال الصحفي. يتضمن هذا البرنامج ورش عمل تدريبية، ويمنح المشاركون الناجحون شهادة الصحافة المهنية. في الوقت نفسه، تمنح الجامعة اللبنانية الأمريكية درجة جامعية في الاتصالات في تخصص الصحافة، كما تعقد الجامعة دورات تدريبية في الصحافة. ولكن ما زال أعضاء هيئة التقدير لهذا العام متوافقين مع تقييم العام الماضي في أن الدورات التدريبية للصحافة تضع جُل تركيزها على الشق النظري بدلاً من المهارات العملية؛ إذ ألمح عَيْشة إلى أن "الجامعات تمنح الدرجات العلمية، لكن الخريجين ما زال يفتقدون الخبرة التطبيقية للعمل، ومن ثم يصطدمون بالعقبات عندما يدخلون سوق العمل". وأضاف أن "جريدة النهار فتحت مركزاً للتدريب، ولكنه اصطدم بالأزمة المالية للجريدة منذ ٢٠٠٧".

لقي هذا التقييم صدى لدى العديد من أعضاء هيئة التقدير الذين أفادوا بأن التمويلات الضعيفة لمعظم الشركات الإعلامية أدت إلى المزيد من التدهور في ميزانيات التدريب الصحفي، فقد ذكر حسن بكير من وكالة الأنباء والمعلومات "وفا" أن "العجز في الميزانيات يمنع وسائل الإعلام من تدريب صحفييها، ولذا ينتظر معظمهم مجيء المنظمات الأجنبية لتقدم لهم التدريب".

في أبريل / نيسان ٢٠١١، تشكّل فريق من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وقناة فرنسا ووكالة أنباء فرانس برس لتدريب ما يقرب من ٤٠ صحفياً، في محاولة لتحسين المعايير الإعلامية، وربط الإعلام القوي ربطاً مباشراً بالتنمية.

ووصفت صيّاح معظم برامج التدريب المحلية بأنها "موجودة فقط لاغير"، ومع ذلك ذكرت أن قناة إل بي سي، حيث كانت تعمل، قد أخذت خطوات واسعة نحو تدريب طقم العمل على "بث أخبار موضوعية، مع البقاء على مسافة متساوية من جميع الأحزاب السياسية". وقالت صيّاح أن إل بي سي استعانت بخبراء أجانب خصيصاً لهذا الغرض، ولكنها أغلقت وحدة جمع الأخبار الخاصة بها بسبب المشكلات المالية.

وأفاد يونج أن صحيفته قامت بمحاولات لتدريب صغار الصحفيين داخل الصحيفة. ومثلما سجل مؤشر استدامة الإعلام للعام الماضي، فقد اشتملت المنظمات التي تقدم التدريب للصحفيين اللبنانيين على مؤسسة طومسون، المركز الدولي للصحفيين، منتدى التنمية والثقافة والحوار ببيروت، مؤسسة فريدريش إيبرت الألمانية، ورش العمل الممولة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الخدمة العالمية التابع لهيئة الإذاعة البريطانية بي بي سي.

يظل تسييس قنوات توزيع الإعلام مسألة مُعقدة في لبنان، فمن ناحية تتمتع البلد بتراث من دور الطباعة الحرّة، التي جعلت منها يوماً ما عاصمة الأدب في العالم العربي.

بيد أنه في الوقت الراهن، تفرض الخصومة السياسية، انعدام الكفاءة، والجشع تهديداً طويل الأمد للتنمية الإعلامية في لبنان. فقد استمر الانقطاع المزمن للكهرباء خلال عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١، والذي يعيق بشدة عمل العديد من الشركات الإعلامية ويرفع التكلفة. ولم تحقق الخطة التي أعلنها الوزير جبران باسيل في يوليو

/ تموز ٢٠١٠، والبالغ قيمتها ٤,٨ مليار دولار أمريكي، التي تهدف لرفع القدرة بهدف إمداد لبنان بطاقة كهربائية غير منقطعة بحلول عام ٢٠١٤، أي تأثير بعد.

في الوقت نفسه، ظلت وزارة الاتصالات في قلب صراعات القوى السياسية والشخصية، فقد جاهد حزب الله بقوة للاحتفاظ بالوزارة في يد حلفائه، متهماً الحكومة الموالية للغرب التي أطاح بها مرتين بتزييف تسجيلات الهاتف كجزء من "المخطط الأمريكي / الإسرائيلي" الذي نجح في توجيه لائحة الإتهام لأربعة من أعضاء الحزب في عملية اغتيال رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري؛ إذ اعتمدت هذه الإتهامات في الأساس على تسجيلات لمكالمات الهواتف المحمولة.

كان المثال الأبرز على لعبة الشد والجذب السياسية ما حدث في مايو / آيار ٢٠١١، عندما حاصرت عناصر من قوى الأمن الداخلي، طبقاً لأوامر أحد الجنرالات ذي الولاء الشديد لحركة ١٤ مارس / آذار، مبنى وزارة الاتصالات لمنع وزير الاتصالات التابع لتحالف ٨ مارس / آذار من التصريح لعُمّاله بإزالة المعدات الصينية المزمع استخدامها، حسب التقارير، والتي كان سيتم إستخدامها لدخول مُشغّل ثالث لخدمة الهواتف النقالة.

مع طرح الخصومة السياسية والأيديولوجية جانباً، يرى الكثير من اللبنانيين المتفائلين أن أحداثاً مثل حادثة قوى الأمن الداخلي هي أمور يحركها المال: فخصخصة قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية تحت سيطرة وزارة الاتصالات يُنتظر أن يدر ما يصل إلى ٦ مليارات دولار أمريكي.

وفيما يتعلق بمدى إستيفاء البنية التحتية لتقنيات المعلومات والاتصالات لاحتياجات الإعلام والمواطنين، ألمح أعضاء هيئة التقدير إلى أنه في صيف عام ٢٠١١، تم إدخال كابلات الاتصال ذات المدى الواسع بالإنترنت والتي طال انتظارها، وتمتد من الهند إلى فرنسا، الأمر الذي جاء متأخراً لأكثر من عام نتيجة الخلافات بين وزارة الاتصالات وشركة أوجيرو – الشركة شبه المستقلة المسؤولة عن إدارة الاتصالات– فأحدث ذلك انفراجاً بالنسبة لكفاح اللبنانيين من أجل خلق اقتصاد مَعرفي في بلد يُصنّفه موقع قياس سرعة الإنترنت (سبيدتست.نت) على أنه الأسوأ في اتصالات الإنترنت في العالم.

النشطاء من جماعتي الضغط فاست لبنانون وفلب ذا سويتش Flip the Switch، اللتان ساعدت حملتهما في الضغط على السياسيين لإنهاء حروبهم على مناطق النفوذ، رحبوا بزيادة سرعة الاتصالات التي صاحبتها لأول مرة خدمات نقل البيانات على الهاتف المحمول بنظام 3G. وقالت صيّاح "يستطيع اللبنانيون الآن الحصول على معلومات من خلال هواتفهم النقالة وحواسيبهم المحمولة بسرعة وفاعلية"، بينما كان محمد نجم، المؤسس المشارك لجمعية تبادل الإعلام الاجتماعي، أقل اقتناعاً "هل يمكنني التقييم بسالب ٤؟" سأل متمعناً في تقدير المؤشر رقم ٨، ومردفاً "الأمور تتحسن، لكن ما زالت هناك الكثير من الاحتياجات والمشاكل في هذه البنية التحتية".

قائمة المشاركين من أعضاء هيئة التقدير

علي ضاحي، مراسل صحفي، البلد، بيروت
حسن بكير، وكالة الأنباء والمعلومات وفا، بيروت
محمد بركات، مراسل صحفي، تلفزيون المستقبل، بيروت
عمر ابراهيم، مراسل طرابلس، السفير، طرابلس
سامي حماد، محرر، مكتب الخدمات الصحفية والإعلامية (ميزوف)، بيروت
وديع حداد، المدير العام المساعد، إذاعة صوت لبنان، الإذاعة العامة، بيروت
محمد نجم، المؤسس المشارك، جمعية تبادل الإعلام الاجتماعي، بيروت
ريتا صيّاح، من كبار الباحثين، الجامعة الأمريكية اللبنانية، بيروت
رامي عَيّشة، محرر، تايم، مخرج تلفزيوني مستقل، بيروت
يعقوب علوية، مراسل، تليفزيون إن بي إن، بيروت
مايكل يونج، محرر الرأي، ديلي ستار، بيروت
المنسق والكاتب
هيو مكلويد، صحفي، الجارديان، بيروت

لبنان

التقدير:
١,٢٨

لم يكن التقدير الضعيف نسبياً للهدف رقم ٦ البالغ ١,٢٨مفاجئاً، في ضوء المناخ السلبي العام لمناقشات أعضاء هيئة التقدير لمؤشر استدامة الإعلام حول الأداء الإعلامي الراهن من منظور مستهلكي الإعلام. وانعكس هذا الشعور منذ الوهلة الأولى، مع وصول الناشطة في مجال حقوق المرأة جمانة مرعي. فقبل الجلسة الافتتاحية الرسمية قالت جمانة "إنني قلقة، لكنني لا أريد أن أؤثر على الأعضاء الآخرين في هيئة التقدير. إنني متشائمة جداً"، ولكن مع تجمع أعضاء الهيئة واستهلال الجلسة، أصبحت مرعي أكثر إسترخاءً قائلة "عند سماع الآراء الأخرى عن الإعلام، أظن أنني أكثر تفاؤلاً من الآخرين!".

كشفت مناقشات أعضاء هيئة التقدير حول المؤشرات عن إجماعهم بأن المستهلكين يدركون أن وسائل الإعلام مُسَيّسة، منحازة، وأنها أبواق للسياسيين والطوائف الدينية. فمع الغياب شبه الكامل لوسائل اعلام المستقلة، يجد المواطنون اللبنانيون أنفسهم مجبرين على الانخراط في "التصفح السريع" أو قراءة أكثر من جريدة للحصول على معلومات شاملة. أما بالنسبة للبنانيين المنتمين إلى أحزاب سياسية بعينها، فإنهم بطبيعة الحال يحصرون أنفسهم في تتبع الوسائل الإعلامية التي تمثل وجهات نظرهم.

أشارت مناقشات أعضاء الهيئة إلى أن التغطية الإخبارية ليست شاملة، بل تتسم باقتصارها على أخبار السياسيين. فإن لم يكن التقرير الإخباري يتعلق بسياسي أو مسؤول فإن الإعلام الإخباري لا يعطي أولوية للأخبار المتعلقة بالهموم اليومية للشعب اللبناني: كالإسكان، سلامة الغذاء، البنية التحتية، وسائل النقل العام، مصاريف التعليم، وفواتير الاستشفاء. فضلاً عن ذلك فإن الصحافيين لا يقومون بإجراء تحقيقات استقصائية أو يتابعون قضايا الفساد؛ إذ تتجاهل معظم التقارير الإخبارية الاهتمامات طويلة الأمد وتتقاعس عن متابعة التطورات ما بعد وقوع الحدث.

أعرب أعضاء هيئة التقدير عن اقتناعهم بامتثال الوسائل الإعلامية لرغبات السياسيين في ما يتعلق بالقصص الإخبارية المفترض تغطيتها، ومن ثم لا يقوم الإعلام في أغلب الأحيان بمحاسبة المسؤولين. فضلاً عن هذا، يُروِّج الإعلام للانقسام الطائفي والعنصري، وتستخدم القوى السياسية التحريض لنشر الدعاية. وطبقاً لأعضاء هيئة التقدير، يلتزم العاملون في الإعلام بالخط السياسي للوسائل الإعلامية التي يعملون بها – وقليل منها ذو استقلال حقيقي. فوسائل الاعلام هذه تمثل جزءاً من اللعبة السياسية، وحتى عندما تتناول قضايا تتعلق بالفساد، حماية المستهلك، صناعة السياسة، أو سيادة القانون لا يكون غرضها خدمة الصالح العام – إنما تسعى لإلقاء ظلال سلبية على معارضيها من الأحزاب السياسية.

وبناء على ذلك، يُعتبر قطاع الإعلام في لبنان انعكاساً للموقف السياسي المشحون، ولا يتيح فرصة امام الأصوات المستقلة المطالبة بالتغيير. والنتيجة أن المواطنين يلجأون إلى مصادر إعلامية بديلة وجديدة للإعلان عن قضاياهم ومتابعة التطورات الحادثة في البلاد.

يعتبر الهدف رقم ٦ دراسة منفصلة عن الأهداف ١ إلى ٥ لمؤشر استدامة الإعلام. ويقاس هذا الهدف باستخدام مجموعة منفصلة من أعضاء هيئة التقدير (مُدرجة في نهاية هذا القسم) ومؤشرات متفردة (مُوصَّفة في نهاية هذا القسم).

لبنان

الهدف رقم ٦: تلبية احتياجات الجمهور
التقدير: ١,٢٨

يتمتع الإعلام في لبنان بهامش من الحرية، بيد أن هذه المساحة التي تسمح بالمناقشات الشاملة هي نفسها التي تخدم الأجندات السياسية للوسائل الإعلامية طيلة الوقت. ولكن نظراً للحرية النسبية للإعلام، حصل المؤشر رقم ١ على التقدير الأعلى من بين سبعة مؤشرات، متفوقاً على التقدير الإجمالي للهدف بما يزيد قليلاً عن نصف النقطة.

وفقاً لروي جريجيري، أستاذ الإعلام في جامعة الروح القدس-الكسليك "لا تُبادر وسائل الإعلام بمناقشة بعض القضايا المثيرة للجدل التي تتسم بأهميتها للمواطنين مثل القضايا الاجتماعية والتعليمية أو المشاكل المتعلقة بالهموم الأساسية لبعض فئات المجتمع مثل المعوقين أو العمال الأجانب".

على حساب كل هذه الموضوعات، تقدم وسائل الإعلام تغطية حول نفس الجدل السياسي الدائر فيها منذ سنوات. ويدور هذا الخطاب حول تحالفين اساسيين هما: تحالف ٨ مارس/ آذار المدعوم من سوريا، وتحالف ١٤ مارس / آذار الموالي للغرب والمدعوم من السعودية. وتنطلق المناقشات بهدف خدمة نفس الأجندات السياسية لمالكي المؤسسات الإعلامية الذين يديرون مضمون التقارير الإخبارية. وعلى الصحافيين العاملين في هذه الوسائل إظهار نفس هذا الانتماء، وبالتالي فهم يظهرون غياب الفكر المستقل والموضوعية. قالت فهمية شرف الدين عالمة الاجتماع "صحيح أن الإعلام في لبنان، ما عدا المؤسسات الرسمية، يَملكه القطاع الخاص، إلا أن هذا لا يعكس حرية الإعلام".

كان لناشط المجتمع المدني نبيل حسن رأي أكثر إيجابية قائلاً "لقد بدأت المؤسسات الإعلامية اللبنانية بتناول القضايا الاجتماعية والاقتصادية بشكل متزايد (برنامج كلام الناس على محطة إل بي سي، وبرنامج تحقيق على إم تي في) كما تسمح للناس بالمُداخلات من خلال الاتصالات الهاتفية والبوح عن مشكلاتهم والمشاركة في النقاش". إلا أنه أردف "لا تزال هذه البرامج خاضعة للعديد من التدخلات ولا تتسم باستدامتها". وأشار إلى واقعة إبان فترة محمد جواد خليفة، وزير الصحة، عندما اكتشفت السلطات أدوية مغشوشة في ثماني من كبار الصيدليات. وقتها أُغلقت هذه الصيدليات ليوم واحد، ولم يكشف الإعلام عن أسمائها أو يَستقصي عمن يكون قد تضرر جراء ذلك. وسادت تكهنات بأن ضغوطاً سياسية كانت وراء غياب التقارير الإخبارية ووراء العقوبة المخففة.

لا شك أن الجمهور اللبناني يُقَدّر التقارير التي تتناول موضوعات تمسَّه، وقد اتضح ذلك عندما نجح منتجي البرنامج الشهير كلام الناس المُذاع على قناة إل بي سي (المؤسسة اللبنانية للإرسال) في استعادة الجمهور من خلال تغطية القضايا المتعلقة بسلامة الغذاء.

عندما يقوم الإعلام فعلاً بتغطية القضايا الكبيرة – مثل الانقطاع المستمر للتيار الكهربائي الذي ظل يُمثل مشكلة طيلة عدة سنوات – فإن هذه التغطية الإعلامية لا تتضمن أي تحليلات متعمقة أو خلفيات تاريخية ذات مبررات علمية، بل تكشف الوزير المسؤول وانتماءاته السياسية بهدف توجيه حملة إما معه أو ضده. فالى اليوم لم تسهم التغطية الاخبارية لمسألة الانقطاع المتكرر للكهرباء من ان تعطي المعلومات الكافية للمواطنين حول فشل الدولة في تأمين شبكة كهرباء قوية على الرغم من المبالغ المالية الضخمة المخصصة لهذا الغرض.

أظهر الإعلام اللامبالاة نفسها في ما يتعلق بقضية الأجور. كانت هذه القضية محور الكثير من النقاش خلال ٢٠١١، إلا أن الإعلام لم يقدم تغطية تُذكر لمصالح العاملين أو مدى تأثير التكلفة العالية للمعيشة على القوة الشرائية. الحوارات الوحيدة في المنافذ الإعلامية ركزت على شخص وزير العمل، ثم تطورت إلى مهاترات سياسية. وفي تسليط للضوء على افتقار التقارير الإخبارية للعمق، قال أ.د جاد ملكي من الجامعة الأمريكية في بيروت "لا تستطلع التغطيات الإخبارية رأي الخبراء كي يعملوا على توعية الناس"، وقد وافقه حسن في ذلك قائلاً "تميل وسائل الاعلام إلى استضافة سياسيين من أطراف متضادة، بدلاً من استضافة الخبراء في مقابل السياسيين، مما يترك أضعف الأثر على تطوير السياسات وعلى محاسبة المسؤولين". وعَقّب حسن "أن وسائل الإعلام أصبحت بهذه الطريقة أدوات في يد السياسيين بدلاً من أن تكون الأدوات التي تُحاسبهم". مثل هذا النهج أدى إلى اقتناع المواطنين بعدم رغبة الإعلام أو عجزه عن العمل كقناة ربط بين الجمهور والحكومة من أجل تعزيز مبدأ المحاسبة والإصلاح.

حتى مع توافر المعلومات، لا يتخطى الإعلام حدود الأخبار الأساسية. كانت جريدة النهار قد كتبت تحقيقات عن مبانٍ مدرسية على وشك الانهيار، لكن وسائل الإعلام الأخرى لم تلتقط الخبر وتدعو لنقاش حوله إلى أن انهار مبنى فسوح بمنطقة الأشرفية مسفراً عن وفاة ما يقرب من ٥٠ شخصاً. حتى عندما حدث ذلك، كان تركيز التغطية الإخبارية على السياسيين الذين زاروا المبنى، ولم يَر المواطنون أي تقارير متابعة تتعلق بالضحايا أو الأسر التي فقدت المأوى. وأعطى جريجيري مثالاً آخر على التغطية الإعلامية الانتقائية: ففي عهد زياد بارود وزير الداخلية، عرض الإعلام مناقشات عن قوانين المرور، بيد أن الموضوع أصبح في طي النسيان بعد تركه المنصب.

رغم ذلك، لاحظ أعضاء هيئة التقدير تقدماً واضحاً في بزوغ الإعلام الاجتماعي؛ حيث يناقش اللبنانيون الموضوعات الاجتماعية والاقتصادية بحرية. يساهم ذلك في دفع الإعلام التقليدي لانتهاج خط متسق مع منابر الإعلام الإلكتروني، بل ولتناول نفس القضايا

محل النقاش في بعض الحالات. وعقّبت نهلة المُنير، المسؤولة الإعلامية في مركز الصفدي الثقافي ببيروت، أن اللاعبين الجدد في الحوار المجتمعي "بدأوا في فرض أنفسهم على الإعلام نظراً لبدء الإعلام الاجتماعي ومنظمات المجتمع المدني في المبادرة بالحوارات بشكل جاد". واتفق معها منير الخطيب، أحد النشطاء، في أن الإعلام الاجتماعي يساعد الإعلام التقليدي قائلاً "يستطيع الصحافيون الآن إيجاد تفسيرات لقصصهم الخبرية من خلال ما يحدث على منابر الإعلام الاجتماعي".

طبقاً لأعضاء هيئة التقدير، لا تتسم وسائل الإعلام بكونها إصلاحية أو أنها تدعم المناقشات التي تؤدي إلى الإصلاح؛ فما عليها إلا انتظار تصريحات السياسيين حتى تتحدد بوصلة تقاريرها الإخبارية. وأعطت مرعي مثالاً على التغطية الإعلامية في الأسلوب الانتخابي في لبنان إزاء الإدلاء بالأصوات "لم يوضح الإعلام للمواطنين الطرق الخاصة بنظام الانتخاب النسبي، لأن السياسيين كانوا ضده". ومن ثمّ، اقتنع المواطنون أن النظام النسبي مُعقد جداً وغير ملائم بالنسبة لهم. كذلك الحال مع جميع فضائح الفساد، المخالفات التي تلقي الضوء على المسائل المرورية، تدني معايير السلامة الغذائية، أو مشكلات السجون، فكلها تُناقش من منظور سياسي وتفتقر إلى البيانات المحددة. ولا يحدث أبداً، طبقاً لردولف حداد، المهندس المعماري، أن يلي عرض هذه التقارير إجراء تحقيقات قضائية.

لا يُمثل الإعلام صوت الجماهير في صناعة السياسة والعمليات التشريعية. بدلاً من ذلك، فإن كل وسيلة اعلامية لديها مراسل صحفي في البرلمان تقتصر تغطيته على اجتماعات اللجان والمشاحنات التي تحدث داخلها. هؤلاء الصحافيين لا يتمتعون بالمهارات اللازمة لتحديد القوانين واللوائح، أو لتقديم تحليل خلال التغطية التي يقدمونها، حتى لو كانت وسائلهم الإعلامية مهتمة بهذه التغطية الإخبارية. أما أعضاء اللجان البرلمانية فلا يشاركون بفاعلية إلا عندما تكون القضايا الشائكة هي المطروحة للنقاش، وإلا فإنهم لا يحضرون – ويسير الصحافيون على خطاهم متجاهلين نفس القضايا التي يتجاهلها السياسيون. ذكرت المنير "هذا الموقف لا يساعد المواطنين على تشكيل أي رأي نقدي حول الخيارات والمشاركة السياسية، خاصة في ظل هذا الانقسام القائم الذي نعيش فيه".

أفادت شرف الدين أن الإعلام اللبناني لا يفي بمسؤوليته الاجتماعية، ففي الغالب يفتقر المواطنون إلى الوعي بحقوقهم القانونية ولا يستطيعون العودة إلى الإعلام كملتجأ لهم. على سبيل المثال، تعْرض بعض التقارير الإخبارية والبرامج الإعلامية أخطاء طبية دون أن تُبيّن للناس كيف يتصرفون إذا وقعوا ضحايا لمثل هذه الأخطاء وما هي المستندات اللازمة لرفع الدعوى القضائية.

وأضافت شرف الدين "المشكلة الأساسية في الإعلام أن المشتغلين به إما غير مُلمّين بالقوانين والسياسات، أو أنهم يتجاهلونها، أما الصحفيون فلا يُقدمون هذه المعلومات".

يستخدم بعض السياسيين وصناع القرار وسائل الإعلام للاحتجاج على مشكلات تتعلق بدوائرهم وكأنهم مواطنون عاديون. أحد الأمثلة على ذلك وزير الصحة، الذي تذمر أكثر من مرة للتواطؤ بين الأطباء وشركات الأدوية، ومع ذلك لم يمارس سُلطته كوزير للتعامل مع هذه القضية. والإعلام، بدوره، لا يبرز هذه المفارقات ولا يضع المسؤولين موضع المساءلة إزاء واجباتهم في حماية الشعب.

ذكر أعضاء هيئة التقدير أنه حتى مع الوفرة في وسائل الإعلام، ليس للأخبار المتعلقة بمسائل سياسية تأثير كبير على آراء المواطنين. فمعظم اللبنانيين قد حددوا مواقفهم السياسية بالفعل. كما أن المعلومات السياسية المقدمة لا تتسم بالعمق وتفتقر إلى البحث، التحليل، والخلفية على حد قول ملكي، مضيفاً "إذا فاتتني الأخبار لمدة عشرة أيام، لن أكون قادراً على مطالعة الصحيفة [ومتابعة الأخبار] لغياب الربط بينها وبين خلفياتها".

فيما يتعلق بالتوازن بين التقارير الإخبارية والموضوعات الأخرى، تقول المنير "معظم البرامج المذاعة في أوقات كثافة المشاهدة هي البرامج السياسية أو الترفيهية". بينما وافقت داليا مقداد، طالبة في جامعة بيروت العربية، على أن الأولوية في التغطية الإعلامية تُعطَى للقضايا السياسية، ولا تخصص وسائل الإعلام الوقت لموضوعات أخرى مثل الصحة والتعليم إلا إذا كان هناك استقرار على المستويين السياسي والأمني.

فالموضوعات الجارية مثل الطاقة البديلة، الزراعة العضوية، والتكاليف الباهظة للعلاج بالمستشفيات لا تُعالَج بعمق في وسائل الإعلام. مع ذلك، يستطيع الإعلام أن يكون مؤثراً إذا اختار تغطيتها. وضرب فهد عكروش، طالب في الجامعة اللبنانية، مثالاً بقوله "عندما أطلعنا الإعلام على مساوئ البرافين، بدأنا جميعاً في الاستفسار قبل شرائنا الدواء إن كان يحتوي على البرافين أم لا". وفي مثال آخر، أذاع برنامج كلام الناس ذات مرة تقريراً من مكب للنفايات ببرج حمود، وكان له تأثير قوي على حديث الجمهور لأنه تناول مخاوف الناس. رغم ذلك، قال نصر إن البرنامج كان موجّهاً بشكل مبالغ فيه "فالمشكلة أنه قد تم توجيه المواطنين نحو حلول قدمها البرنامج ليست هي الأمثل بالضرورة، فهل كان للمواطنين أن يوافقوا على هذه التكاليف الباهظة لولا تأثرهم بالبرنامج؟".

في مناقشاتهم للمؤشر الذي يُقيِّم ثقة المواطنين في مصداقية وسائل الإعلام التي تقدم الأخبار، اتفق أعضاء هيئة التقدير أن الإعلام في لبنان لا يمكن الاعتداد بمصداقيته الكاملة. وأشاروا بشكل خاص إلى أن السبب وراء ذلك هو الموقف السياسي وطبيعة

الانتماءات لدى الوسائل الإعلامية. فالمواطنون المنتمون لحزب سياسي معين أو طائفة بعينها يتابعون الأخبار من الوسائل الإعلامية ذات الانتماء المماثل دون اعتبار للموضوعية أو الحيادية في الأخبار المُقدَّمة. ذكر حسن "كل محطة تلفزيونية تعكس تماماً الاختيار السياسي لداعميها وما يحبون سماعه". أما هاشم عدنان، الناشط والمُشتغل بالمسرح، فقد أعرب عن قلقه إزاء التجاهل المتزايد للحقيقة بقوله "هذا الموقف يسبب تغيراً في الرأي العام، والمشكلة الأخطر أن المواطن صاحب الانتماء السياسي يتقبل المعلومات حتى وإن كان يعلم أنها أنباء كاذبة".

من ناحية أخرى، يجب على المواطنين الذين لا ينتمون إلى أطراف سياسية أن يجمعوا المعلومات من مصادر مختلفة حتى تتكون لديهم فكرة تقريبية عن الأخبار الحقيقية، خاصة إذا ارتبط الأمر بالقضايا المثيرة للجدل مثل المحكمة الخاصة للأمم المتحدة حول لبنان، الثورة السورية، إلى آخره. وطبقاً للعديد من أعضاء هيئة التقدير، أصبحت هذه العملية أكثر سهولة مع بزوغ الأخبار على الإنترنت ومنتديات الإعلام الاجتماعي. وقد عقَّبت المُنير على ذلك بقولها "عندما أحتاج إلى المعلومات، فإنني أرجع إلى منتديات الإعلام الاجتماعي كمصدر المعلومات الأول". واتفق نصر على أن الإنترنت تسد الحاجة إلى هذا الدور قائلاً "المعلومات التي توفرها مواقع الإنترنت الإخبارية أكثر دقة من وسائل الإعلام التقليدية؛ على الأقل بإمكاننا تحديد بعض المواقع المستقلة على الإنترنت التي نستطيع الاعتماد عليها".

وحول المؤشر الذي يُقيِّم الفصل الواضح بين الأخبار والمضمون التحريري، مهّد تعقيب شرف الدين وتيرة النقاش بقولها "أنا أعطي صفر في تقدير هذا المؤشر نظراً للجمع المتعمد بين الرأي والأخبار المجردة في إعلامنا ذي التحيز المقصود". بالتأكيد حصل هذا المؤشر على التقدير الأقل بين المؤشرات السبعة على الرغم من بقائه في حدود نصف النقطة من متوسط إجمالي التقدير لهذا الهدف.

معظم المواطنين على وعي بالانتماءات السياسية لمنافذ الإعلام، إلا أن هذه المنافذ تمزج الأخبار مع الآراء والتحليل بطريقة تفتقر عمداً إلى الشفافية؛ إذ قال نصر "علينا أن ننظر إلى كيفية نقل الأحداث السورية في كل من تلفزيون المستقبل وتلفزيون المنار، وكيف يتم إلباس الرأي في كل منهما قناع الخبر المجرد"، منوهاً إلى الطريقة التي يضفي بها تلفزيون المنار صبغة إيجابية على المظاهرات المؤيدة للأسد بينما يصور من انتفض ضد الحكومة البعثية كإرهابيين يقتلون الجنود والمواطنين السوريين. أما تلفزيون المستقبل، فيبدأ نشرته الإخبارية كالمعتاد ثم يخصص الجزء الأكبر من الوقت لأحداث سوريا، واصفاً إياها بوضوح بأنها "ثورة" وواصماً نظام الأسد صراحةً بالقتلة.

عنصر آخر من عناصر التحيز الذي يضاف خلسة إلى الأخبار يأتي في مقدمات نشرات الاخبار التي تستهدف تقديم الأجندة السياسية للوسيلة الإعلامية وتوجه الرأي العام في نفس الاتجاه. فقد أصبحت هذه المقدمات ملمحاً معتاداً في النشرات الإخبارية التلفزيونية، وقد تزيد عن الأربع دقائق في بعض الأحيان. هذه المقدمات وما يرافقها من عناوين صاخبة للصحف، تجعل من الصعب على المستهلكين التفرقة بين الخبر والرأي إلا إذا لجأوا إلى مصادر إخبارية أخرى.

فضلاً عن ذلك، عقَّب حداد بقوله "يتعين علينا ألا نتجاهل العلاقات المريبة بين المسؤولين عن التحرير في وسائل الإعلام واجهزة الاستخبارات القادرة على تمرير المعلومات التي تخدمهم".

ذكر أعضاء هيئة التقدير أن معظم غرف الاخبار قد أضحت خبيرة في إلباس الدعاية قناع الخبر المجرد. وشدد جريجيري على أن "وسائل الإعلام تنفذ تسويقاً مُقنّعاً، من خلال دس المادة الدعائية في طيات المضمون الخبري. ورغم ذلك، فهم لا يتعرضون للمساءلة".

علاوة على هذا، ليست هناك شفافية في المؤسسات الإعلامية في ما يتعلق بمصادر التمويل. قال الخطيب "ما زال تمويل الوسائل الإعلامية لغزاً"، وأضاف "فقط في فترة الانتخابات، تعلن بعض هذه الوسائل الإعلامية عن أن بعض البرامج المدفوعة الأجر لديها". وذكرت داليا مقداد أنه على الرغم من الغياب المنهجي للشفافية، فإن معظم أفراد الجمهور يعلمون من أين تأتي التمويلات، "إنهم يثقون [في هذه المصادر] لأنها تتفق مع قناعاتهم السياسية".

يستطيع المواطنون تقييم مدى سوء موقف ما، إما انطلاقاً من دعوات السلام أو دعوات التحريض على الفعل، التي تطلقها نشرات الأخبار وعناوين الصحف. ويلعب الإعلام دوراً في تعبئة الناس في أي وقت يشاؤه السياسيون، وعندما يدعو السياسيون للتهدئة، فإنهم يبادرون إلى الإعلام قبل أن ينخرطوا في حوار وطني. وقالت مقداد "حتى عندما تروج الوسائل الإعلامية للسلام، فهي تفعل ذلك من منطلق القرار السياسي الذي اتُخذ لوقف التحريض".

تعمل العديد من المنافذ الإعلامية كمنصات لتبادل الاتهامات والرسائل الاستفزازية والحث على عدم الثقة في الأجندات السياسية للخصوم. فالمنافذ الإعلامية المرتبطة بحركة ٨ مارس / آذار، على سبيل المثال، تتهم الأحزاب الساعية إلى نزع سلاح حزب الله بأنها تخدم الأجندات الأمريكية والإسرائيلية؛ وبالمقابل تتهم المنافذ الإعلامية التابعة لحركة ١٤ مارس / آذار المعسكر الآخر بالعمالة لصالح إيران. في كلتا الحالتين، تعتمد هذه الوسائل الإعلامية على التحريض الطائفي وأية مصادر أخرى للتشكيك يمكنهم حشدها لجذب الناس لقضيتهم.

بالإضافة إلى الأجندات السياسية لوسائل الإعلام لاسيما منذ اغتيال رئيس الوزراء رفيق الحريري في ٢٠٠٥، يظهر شكل آخر من الخطاب المُحرِّض على الكراهية في وسائل الاعلام. ففي مرات تلو الأخرى، يستخدم الإعلام الصورة النمطية في تشويه سمعة

العمالة الأجنبية أو اللاجئين القادمين من أماكن الصراع القريبة في الأراضي الفلسطينية أو العراق، دون ثمة ردة فعل من الرأي العام. قال جريجيري "رغم الخُطب التصعيدية التي تحرض على العنف، مثل التقارير عن الأجانب في برج حمود المذاع على إم تي في، وجريمة الاغتصاب في ساحل علما، واللاجئين الفلسطينيين، والمثليين، فإن المجتمع المدني لا يزال غير مُقدِم على أية ردة فعل لوقف هذا الخطاب الاستفزازي".

أعرب أعضاء هيئة التقدير عن اقتناعهم بأن العديد من المنافذ الإعلامية تنتقي من بين الأخبار ما ترغب في تغطيته طبقاً للقدر الذي يُمكّنهم من إشعال الطائفية والصراعات، وذلك على حساب الأخبار الأخرى. قال حسن، "بل إنهم يُحضرون ضيوفاً متعارضين ثم يثيرون النقاشات الاستفزازية"، وأضاف عدنان، "بعض الضيوف على استعداد خاص للعب هذا الدور، مثل وئام وهّاب [رئيس حزب التوحيد العربي] يتقن فن إستفزاز الآخرين، [رغم ذلك] يثق المواطنون فيما يقوله عندما يُوجه تهديدات".

ألمح أعضاء هيئة التقدير إلى أن هناك أخباراً إيجابية عن التوافق الطائفي، لكن الإعلام اللبناني يتغاضى عن هذه القصص لصالح تقرير إخباري تحريضي. قالت المنير "كلما بدأت المشاحنات بين التبانة وجبل محسن في طرابلس، تتوافر التغطية الإعلامية على الدوام، ولكن ليس هذا هو الحال إذا كان هناك حدث ثقافي يُظهر التكاتف بين أهالي طرابلس مثل "مهرجان عيد الميلاد الذي لم يُسلط الإعلام عليه الضوء".

شكك أعضاء هيئة التقدير في مدى تمثيل الإعلام للخلفيات الاجتماعية المتعددة، ذاكرين أنه حتى عندما تأتي وسائل الإعلام بضيوف من وجهات نظر مختلفة، فالأمر لا يتعدى أن يكون حيلة للترويج للموضوعية وليس التزاماً حقيقياً بالتعددية. بناءً على ذلك، لا تخرج أي مناظرة عن حدود الانقسام السياسي، ولا يستطيع أحد آخر سوى القطبين الكبيرين على توصيل رسالته، أما المجتمع المدني ومجموعات الأقلية مثل المثليين والعمالة الأجنبية فتبقى مهمشة عاجزة عن رفع صوتها. قال ملكي معقباً على ذلك "لا تحظى هذه المجموعات بدعم سياسي ولا تُسمع أو يُلقى عليها الضوء في وسائل الإعلام"، وأردف جريجيري "مجموعات كبيرة ليس لها تمثيل على الساحة الإعلامية حتى وإن كانت لا تعتبر من الأقليات" وضرب مثالاً على ذلك بقضية الأجور، قائلاً "ركز الإعلام على المفاوضين متجاهلاً العمال أنفسهم؛ فلم نر أي تصوير للحياة اليومية لمُزارع مثلاً، أو لما ينفقه من مصروفات".

فضلاً عن ذلك، وحتى في البرامج الحوارية التي تدعو ضيوفاً بوجهات نظر مختلفة، فالزاوية السياسية للمضيف هي التي تسود؛ إذ ذكرت المنير أن هذه المظاهر الخادعة هي السبب "وراء قيام ضيف من حركة المستقبل بمغادرة برنامج على قناة المنار الذي استضاف أحد الشخصيات [غالب قنديل] المنتمي إلى حركة ٨ مارس / آذار".

اتفق أعضاء هيئة التقدير على أن التغطية الإعلامية على المستوى القومي تعمل على إقصاء القضايا المجتمعية، ولا تنقل أي أخبار تَرِد في الإعلام المحلي، ولكن طبقاً للمنير "هناك استثناءات في عدد محدود من البرامج مثل مرايا الشمال على تيليليبان وأخبار المناطق على إن بي إن، فضلاً عن بعض الصحف، ومع ذلك ما زال أسلوب تناولها غير جذاب"، وأعطت مثالاً على هذا التباين: "المباني تنهار بواقع يومي في تبانة وهذا لا يُنقل. فإذا حدث وغطت وسائل الإعلام الأحداث في الأقاليم، فذلك يرجع للمجهود شخصي وعلاقات منظم [الحدث] مع الصحافة". أضاف عكروش أن الصحافيين لديهم مساحة ضيقة من الاختيار حول ما إذا كان باستطاعتهم تمثيل مجتمعاتهم، قائلاً "لا يستطيع المراسلون الصحفيون من الأقاليم فرض أخبار بعينها؛ المجالس التحريرية فقط لها الخيار في انتقاء وتحرير المعلومات".

ألمح عدنان إلى أنه بالإضافة إلى أفضليات المحررين، فإن الافتقار إلى برامج ثقافية ومتخصصة يزداد تفاقماً بسبب الفهم الضعيف لمعظم مهنيي الإعلام لمثل هذه الموضوعات، قائلاً "عندما تُجرى معي مقابلة بشأن عملي المسرحي، أشعر أن المضيف لا يفقه شيئاً عن المسرح، وهذا يُصيبني بالضيق".

قائمة المشاركين من أعضاء هيئة التقدير

جاد ملكي، أستاذ الإعلام، الجامعة الأمريكية ببيروت، بيروت

روي جريجيري، أستاذ الإعلام، جامعة الروح القدس-الكسليك، جونييه

داليا المقداد، طالبة جامعية، جامعة بيروت العربية، جبيل

فهد عكروش، طالب جامعي، الجامعة اللبنانية، البقاع

جمانة مرعي، ناشطة، مار إلياس

هاشم عدنان، ناشط ومشتغل بالمسرح، بيروت

نهلة المنير، ناشطة، مركز الصفدي الثقافي، طرابلس

فهمية شرف الدين، عالمة الاجتماع، حازمية

روجر نصر، منتج أفلام وثائقية، بارتي، صيدا

نبيل حسن، ناشط، الشوف

رودلف حداد، مهندس معماري، بسكنتا

منير الخطيب، ناشط، شملان

المنسق والكاتب

ليال بهنام، مسئولة البرنامج، مؤسسة مهارات، بيروت

تم التنسيق لدراسة لبنان "الهدف رقم ٦"، وإجراؤها بالشراكة مع مؤسسة مهارات ببيروت، وقد اجتمعت هيئة التقدير للمناقشة في ٢٦ يناير / كانون الثاني ٢٠١٢.

AMMAR GROUP
69

مؤشر استدامة الإعلام ٢٠١٠-٢٠١١

لإتمام هاتين الدراستين، استخدم مجلس الأبحاث والتبادل الدولي (آيركس) منهجيات ذات ترابط وثيق وإن كانت تختلف اختلافاً طفيفاً؛ إذ تم شرح المنهجية للأهداف من رقم ١ إلى رقم ٥ شرحاً تفصيلياً، أعقبه ملخص للتعديلات التي طرأت على دراسة الهدف رقم ٦.

منهجية الأهداف من رقم ١ إلى رقم ٥

أعدّت آيركس مؤشر استدامة الإعلام (MSI) بالتعاون مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) كأداة لتقييم تطور الأنظمة الإعلامية خلال الفترات الزمنية المختلفة وبين البلدان. وساهم في إعداد أداة التقييم هذه موظفو آيركس، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وآخرون من خبراء التطوير الإعلامي.

مؤشر إستدامة الإعلام يُقيِّم خمسة «أهداف» تساهم في تشكيل نظام إعلام ناجح:

١. الأعراف القانونية والاجتماعية تحْمي وتُشجع حرية الكلام وحرية الوصول إلى البيانات الرسمية.

٢. الصحافة تلتزم بمعايير الجودة المهنية.

٣. مصادر الأخبار المتعددة تقدّم للمواطنين أخباراً موثوق بها وموضوعية.

٤. وسائل الإعلام مشاريع تجارية مُدارة بشكل جيد يسمح بالاستقلالية في التحرير .

٥. المؤسسات الداعمة تعمل من أجل المصالح المهنية للإعلام المستقل.

وقد اعْتُبرت هذه الأهداف السمات الأكثر أهمية في نظام إعلامي مستقل مستدام ومهني، وتُستخدم كمعايير تم تقييم الدول وفقاً لها.

تم الحصول على تقدير لكل هدف عن طريق تقييم من سبعة إلى تسعة مؤشرات تحدّد حُسن التزام البلد بهذا الهدف. وفيما يلي تعريف بالأهداف والمؤشرات ونظام التقدير.

أسلوب التقدير: نظرة محلية

يَتَمثّل المصدر الرئيس للمعلومات في لجنة تقدير من الخبراء المحليين تقوم آيركس بتجميعهم للعمل كأعضاء في هيئة التقدير. هؤلاء الخبراء ينتمون إلى المنافذ الإعلامية في كل بلد، المنظمات غير الحكومية، النقابات المهنية، والمؤسسات الأكاديمية. وقد يكون أعضاء هيئة التقدير ممن يعملون محررين، مراسلين، مدراء وسائل الإعلام أو مالكيها، خبراء الإعلان والتسويق، المحامين، أساتذة الجامعات أو المدرسين، أو مراقبي حقوق الإنسان. بالإضافة إلى ذلك، تتكون هيئة التقدير من كل أطياف الإعلام المُمَثّل في البلد. كما تتضمن هيئة التقدير أيضاً مُمَثلين من عاصمة كل بلد ومن المناطق الجغرافية الأخرى، ويعكس هؤلاء التعدد النوعي والعرقي والديني طبقاً لمقتضيات الأمور. ولتحقيق الثبات عاماً تلو الآخر، يتم الإبقاء على نصف مشاركي العام السابق على الأقل في هيئة تقدير العام التالي. وتحدد آيركس إحدى المنظمات المحلية أو الإقليمية أو الأفراد للعمل معها في الإشراف على هذه العملية.

التقدير يتم على جزئين: أولاً يُقدَّم للمشاركين في هيئة التقدير استبيان وإيضاحات حول المؤشرات ونظام التقدير. توضّح توصيفات كل مؤشر المعاني المقصودة منه، كما تساعد أعضاء هيئة التقدير على تنظيم أفكارهم. على سبيل المثال، لا يَطلُب الاستبيان من عضو هيئة التقدير أن يأخذ في الاعتبار حَرْفية الإطار القانوني فحسب، بل والتطبيق العملي له أيضاً. فالبلد التي لا يوجد بها قانون رسمي لحرية المعلومات وتتمتع بانفتاح حكومي معتاد قد تتفوق على بلد بها قانون قوي على الورق يتم تجاهله في أغلب الأحيان. فضلاً عن ذلك، لا يميز الاستبيان نوعاً بعينه من الإعلام بوصفه أهم من نوع آخر، بل يقوم بتوجيه عضو هيئة التقدير كي يأخذ بعين الاعتبار الأنماط الإعلامية البارزة ويحدّد ما إذا كان هناك تمثيل منخفض لنمط من الإعلام، إن وُجد، بما من شأنه التأثير على استدامة قطاع الإعلام في المُجمل. بهذه الطريقة، نرصد تأثير الإعلام العام والخاص والقومي والمحلي والمجتمعي والإعلام الجديد. ويقوم كل عضو في هيئة التقدير بمراجعة الاستبيان بشكل فردي ويعطي تقديراً لكل مؤشر.

يجتمع أعضاء هيئة التقدير بعد ذلك لتحليل ومناقشة الأهداف والمؤشرات. بينما قد يُغير أعضاء الهيئة تقديراتهم بناء على هذه المناقشات، فإن آيركس لا يُروِّج لتحقيق الإجماع على التقدير بين أعضاء الهيئة. ويُعِدّ منسق هيئة التقدير (وهو في أغلب الحالات مُمَثل عن الشريك المؤسسي في البلد المضيف أو هو شخصية محلية) تحليلاً مكتوباً عن المناقشات، يقوم بعدها موظفو آيركس بإعادة صياغته تباعاً. تظهر أسماء أعضاء هيئة التقدير والمؤسسة الشريكة أو الشخصية المحلية في نهاية الفصل الخاص بكل بلد.

يراجع أعضاء هيئة التحرير بآيركس تقديرات أعضاء الهيئة، ثم يضعون مجموعة من التقديرات للبلد، بصورة مستقلة عنها. يحمل هذا التقدير نفس وزن التقدير الذي يعطيه عضو الهيئة منفرداً. ويكون متوسط جميع التقديرات المنفردة للمؤشر داخل الهدف هو المحدد لتقدير الهدف. والتقدير الإجمالي للبلد هو متوسط تقدير الأهداف الخمسة مجتمعة.

في بعض الحالات حيث توجد ظروف على أرض الواقع قد تؤدي بعضو هيئة التقدير إلى التعرض لعقوبة قانونية أو تهديدات جسدية، فإن آيركس يحبّذ السماح لبعض أو كل أعضاء هيئة التقدير والمنسق

/ الكاتب بعدم الإفصاح عن هويتهم. وفي المواقف الحادة لا يستخدم آيركس أعضاء هيئة التقدير على هذا النحو، بل يتم عمل الدراسة من خلال البحث والمقابلات الشخصية مع المُطّلعين على الموقف الإعلامي في تلك البلد. توجد إشارة لمثل هذه الحالات طبقاً لكل موقف في الفصول ذات الصلة.

التغييرات والإضافات المستجدة في ٢٠١١

ما بين ٢٠٠١ و٢٠١٠ استخدمت آيركس نفس الأهداف والمؤشرات دون أي تغيير. في مؤشر استدامة الإعلام للسنة العاشرة، استفاد آيركس من خبراتنا في استخدام هذا الأسلوب البحثي في ثلاث أقاليم، أفريقيا، أوروبا وأوراسيا، الشرق الأوسط، من أجل العمل على تحسينه. استناداً إلى ملاحظات الأعضاء أثناء نقاشات هيئة التقدير، أدرك آيركس أن هناك مفاهيم بعينها تتطلب التوضيح والإسهاب. فقد فرضت التغيرات التقنية مع مرور الزمن احتياجاً أكبر إلى لغة مباشرة من شأنها إظهار تأثير دراساتنا على قطاع الإعلام، وضمان استمرار أعضاء هيئة التقدير في أخذ هذا الأمر في الاعتبار أثناء مداولاتهم. أخيراً، حرصت آيركس منذ البداية ألا يميِّز مؤشر استدامة الإعلام أي بلد ذات توجه نحو الإعلام العام أو الخاص؛ فبغض النظر عن طبيعة الملكية، تظل أسس النظام الإعلامي الفعَّال واحدة. ومن ثّم، فقد أوضحت آيركس بعض الصياغات لضمان وضوح أهدافنا في هذا الشأن.

أبرز التغييرات

إن مراقبة الأهداف والمؤشرات الجديدة عن كثب سوف يكشف عن بعض التغييرات الدقيقة، ونحن ندعو مستخدمي مؤشر استدامة الإعلام إلى مراجعتها في التوقيت الذي يلائمهم. مع ذلك، نقدم فيما يلي ملخصاً للتعديلات والإضافات الجوهرية مصحوباً بشرح موجز.

- الهدف رقم ١، المؤشر رقم ٢: على الرغم من أن الأعراف الدولية لحرية الإعلام تستنكر عملية الترخيص و/أو التسجيل لوسائل الإعلام المطبوع أو الإعلام على الإنترنت، فإن هذا الأمر يحدث في العديد من البلدان. اقتصرت الصيغة الأصلية لهذا المؤشر على الإعلام الإذاعي الذي يعكس قناعة آيركس بأن الإعلام الذي يستخدم منفعة عامة- ترددّات البث الإذاعي- هو الإعلام الوحيد الذي يحق له الحصول على ترخيص. أما الصيغة الجديدة فقد وسّعت من هذا المنظور، إلا أن الأسئلة الإرشادية في الاستبيان تَطلُب من أعضاء هيئة التقدير الأخذ في الاعتبار ما إذا كان الترخيص أو التسجيل يعمل على حماية مصلحة عامة ملحّة.
- الهدف رقم ٣، المؤشران ١ و٢: تهدف التغييرات التي طرأت على هذين المؤشرين إلى توضيح معنى كل منهما وإبراز كل منهما على حدة. يغطي المؤشر رقم ١ مدى توفر مصادر إخبارية متعددة للمنصات الإعلامية المختلفة والتنوع في وجهات النظر المقدمة عبرها. ويُقيِّم المؤشر رقم ٢ المعوقات التي يواجهها المواطنون عند محاولتهم الوصول إلى وسائل الإعلام المحلية والأجنبية، سواء كانت هذه العوائق ذات طبيعة قانونية، اجتماعية اقتصادية و/أو تتعلق بالبنية التحتية (إمداد كهربائي متقطع على سبيل المثال).
- الهدف رقم ٣، المؤشر رقم ٨: الوضع المثالي، أن يتمكن المواطنون من الوصول إلى الأخبار المتعلقة بمحيطهم المباشر، المجتمعات المجاورة، التطورات القومية، والأحداث الدولية. بالإضافة إلى هذا، يتعيَّن أن تتناول التقارير الإخبارية ذلك وفقاً لسياقات محددة: فوسائل الإعلام يجب أن تقوم بتحليل تأثير هذه الأحداث من أجل جمهورها بالشكل الذي، على سبيل المثال، لا تستطيع أية قناة إخبارية فضائية دولية أخرى تقديمه. أدركت آيركس أن هذا المفهوم لم يلق الاهتمام الكافي خلال مناقشات هيئة التقدير ومن ثم أضافت مؤشراً خصيصاً له.
- الهدف رقم ٤: من خلال تغيير صياغة هذا المؤشر،هدفت آيركس إلى القضاء على التصورات المتحيزة ضد وسائل الإعلام العامة وغير الربحية. لقد كان هدف آيركس منذ البداية التركيز على الإدارة الجيدة والاستدامة المالية الثابتة التي تشجع استقلالية التحرير في المنافذ الإعلامية.
- الهدف رقم ٤، المؤشر رقم ٥: من خلال التوسُّع في لغة هذا المؤشر كي يشتمل تحديداً على الإعلانات الحكومية، التي تُعد في بعض الدول أكبر مصدر لإيرادات الإعلان، تهدف آيركس إلى تقييم كامل لتأثير الحكومة على السوق الإعلامي ومدى عدالتها في توزيع المال العام بين وسائل الإعلام. فيما سبق، كانت اللغة الإرشادية في الاستبيان تطلب من أعضاء هيئة التقدير الأخذ في الاعتبار الإعلانات الحكومية، ولكن هذا التغيير جعل هدف آيركس أكثر وضوحاً.
- الهدف رقم ٥، المؤشر رقم ٨: تتسم المعلومات والبنية التحتية للاتصالات بأهميتها المتنامية في السماح لوسائل الإعلام بالوصول إلى المواطنين والسماح للمواطنين أن يُصبحوا مراسلين أو بالتفاعل بأي شكل آخر مع وسائل الإعلام. فمواطنو الدول ذات الموارد الفقيرة في هذا المجال يعانون من مساوئ هذا الوضع. لهذا أضاف آيركس مؤشراً لتقييم مدى كفاءة البنية التحتية في خدمة كل من وسائل الإعلام والمواطنين. أما المؤشر رقم ٧ ضمن هذا الهدف، الذي حاول أيضاً في السابق أن يغطي هذا المفهوم، فهو الآن مخصص حصرياً لتقييم مدى السيطرة على هذه الموارد وقدرة الإعلام على الوصول إليها دون قيود غير ضرورية.

التأثير على التقديرات بسبب التغييرات في أسلوب البحث

عند النظر في التغييرات، أراد آيركس التأكد من استمرار المقارنة ما بين التقديرات السابقة وتلك المستقبلية. لم يجد آيركس داعياً لأية إضافات جذرية؛ بل كان الهدف من التغييرات ضمان قيام أعضاء هيئة التقدير بالتقييم السليم للمفاهيم المندرجة بالفعل. ومع ذلك، فإن إضافة مؤشرات أو التعديل في اللغة كان لهما تأثير طفيف على التقديرات.

على سبيل المثال، إضافة مؤشر آخر في الهدف رقم ٥ (يتكون من ٧ مؤشرات في السابق والآن أصبح مُكّون من ٨) ليشمل البنية التحتية للمعلومات والإتصالات، من شأنه أن يسمح فعلاً لبلد غنية نسبياً بها بنية تحتية متقدمة ولكنها تفتقر إلى المؤسسات الداعمة أن تحصل على تقدير أفضل من السابق دون أي تغيير ملحوظ. إلا أن قدرة مؤشر واحد إضافي على إحداث تغيير كبير في متوسط المؤشرات السبعة الأخرى لابد وأن تكون محدودة. وأينما يكون للمؤشرات الجديدة تأثير ملحوظ، يتم ذكر تقديرات العام الماضي في فقرة المقدمة في الهدف ذي الصلة في الفصل الخاص بالبلد.

فضلاً عن ذلك، كان للتغييرات في صياغة المؤشرات تأثير متواضع، فمثلاً، في السنوات السابقة كان أعضاء هيئة التقدير يعطون أحياناً تقديرات أفضل من المتوقع في الهدف رقم ٤، المؤشر رقم ٥، الذي يغطي الدعم المالي الحكومي للإعلام الخاص، إذا ما كانت الحكومة لا تقدم مثل هذا الدعم. كذلك كان النص الاسترشادي يطلب من أعضاء هيئة التقدير الأخذ في الاعتبار الإعلانات الحكومية إلا إنه قد ثبت بالتجربة أنهم ربما لم يفعلوا ذلك بالقدر الذي رغب فيه آيركس. إن تغيير صياغة هذا المؤشر كان من أجل تحديد أن الإعلانات كان لها أثر ملحوظ على نتائج هذا المؤشر، ولكن ليس بالصورة الكافية لإحداث تأثير حاد في تقديرات الهدف رقم ٤.

من شأن التغييرات التي طرأت على أسلوب البحث أن تؤدي إلى انعكاسات أكثر دقة لاستدامة قطاع الإعلام لدى البلد وقدرته على العمل بوصفه «السلطة الرابعة». فبينما تدرك آيركس تأثر التقديرات جراء هذه التغييرات، إلا أن حجم التغيير كان عند أدنى مستوى له في العام الأول من استخدام أسلوب البحث المُنقح ولا يلغي المقارنات بتقديرات السنوات الماضية.

أولا: الأهداف والمؤشرات

الهدف رقم ١:
الأعراف القانونية والاجتماعية تحمي وتُشجِّع حرية الكلام وسهولة الوصول إلى البيانات الرسمية.

المؤشرات

١. توفر إجراءات قانونية واجتماعية لحماية حرية الكلام وتفعيلها.

٢. تحمي تراخيص أو تسجيل وسائل الإعلام حقوق المنفعة العامة وتُمنح بطريقة عادلة وتنافسية وغير مُسيَّسة.

٣. الانخراط في السوق الإعلامية والهياكل الضريبية لهذا القطاع تتسم بالتكافؤ وبأنها قابلة للمقارنة مع قطاعات الأعمال الأخرى.

٤. تتم مقاضاة الجرائم التي ترتكب في حق الصحفيين والمواطنين المراسلين ومنافذ الإعلام بلا هوادة، ولكن وقوع حوادث كهذه أمرٌ نادر.

٥. القانون يحمي الاستقلالية في التحرير لإعلام الدولة أو الإعلام العام.

٦. تُعد جريمة التشهير مخالفة مدنية؛ يتم إخضاع المسؤولين الحكوميين لمعايير أعلى في التقييم، ويقع عبء إثبات الزيف وسوء النية على عاتق الطرف المتضرر.

٧. البيانات الرسمية متيسرة؛ وجميع وسائل الإعلام، الصحفيين، والمواطنين على قدم المساواة فيما يتعلق بحق الوصول إلى المعلومات.

٨. وصول المنافذ الإعلامية واستخدامها للأخبار ولمصادر الأخبار المحلية والدولية غير مُقيد من الناحية القانونية.

٩. الانخراط في مهنة الصحافة يتم بحريّة، ولا تفرض الحكومة أية تراخيص أو قيود على الصحفيين أو تمنحهم حقوقاً خاصة.

الهدف رقم ٢:
الصحافة تلتزم بمعايير الجودة المهنية.

المؤشرات

١. صحافة حيادية، موضوعية، وجيدة المصدر.

٢. صحفيون يتبعون معايير أخلاقية مقبولة ومعترف بها.

٣. صحفيون ومحررون لا يمارسون الرقابة الذاتية.

٤. صحفيون يغطون الأحداث والمواضيع الجوهرية.

٥. مستوى رواتب الصحفيين والإعلاميين الآخرين مرتفع بقدر يثنيهم عن الفساد ويحافظ على بقاء المؤهلين في مهنة الإعلام.

٦. برامج ترفيهية لا تطغى على البرامج الإخبارية وبرامج المعلومات.

٧. أجهزة ومعدات تقنية خاصة بجمع وإنتاج وتوزيع الأخبار حديثة وفعالة.

٨. توفر تغطية صحفية وبرامجية متخصصة (تحقيقات، اقتصاد/أعمال، محلية، سياسية).

الهدف رقم ٣:
مصادر أخبار متعددة توفر أخباراً موثوقة وموضوعية للمواطنين.

المؤشرات

١. مصادر إخبارية حكومية وخاصة متعددة (المطبوعات والبث والإنترنت والمحمول) وتقدم وجهات النظر المختلفة.

٢. قدرة المواطنين على الوصول إلى الإعلام المحلي والدولي غير مقيدة قانونياً أو اقتصادياً أو بأي وسيلة أخرى.

٣. إعلام القطاع العام أو الإعلام المملوك للدولة يعكس آراء كامل الطيف السياسي، وهو إعلام غير متحزب ويخدم المصلحة العامة.

٤. وكالات أنباء مستقلة تجمع الأخبار وتوزعها على المنافذ الإعلامية.

٥. الإعلام الخاص ينتج الأخبار الخاصة به.

٦. شفافية المعلومات عن ملكية وسائل الإعلام تتيح للمستهلك إمكانية الحكم على موضوعية الأخبار؛ وملكية الإعلام غير مركزة في يد بضعة تكتلات.

٧. إعلام يعكس ويمثل طيفاً واسعاً من الاهتمامات الاجتماعية بما في ذلك مصادر معلومات تعمل بلغة الأقليات.

٨. إعلام يقدم تغطية إخبارية ومعلومات حول القضايا المحلية والقومية والدولية.

الهدف رقم ٤:
وسائل الإعلام المستقلة هي مشاريع تدار إدارة تجارية جيدة تسمح بالاستقلالية في التحرير.

المؤشرات

١. المنافذ الإعلامية تعمل كمشاريع ذات كفاءة واستدامة ذاتية.

٢. وسائل الإعلام تحقق إيرادات من مصادر متعددة.

٣. شركات الإعلانات والصناعات المرتبطة قادرة على إعالة سوق الإعلانات.

٤. دخل الإعلانات بالنسبة لإجمالي الدخل يتماشى مع المعايير السائدة.

٥. الدعم المالي والإعلانات الحكومية تتوزع بشكل عادل يحكمه القانون، ولا يُقوض استقلالية التحرير أو يُفسد السوق.

٦. تُستخدم أبحاث السوق لصياغة الخطط الإستراتيجية، تحسين إيرادات الإعلانات، وتصميم منتجات تخدم احتياجات واهتمامات الجمهور.

٧. معدلات استقبال البث، أرقام التوزيع، وإحصائيات الإنترنت تُحسب بشكل موثوق ومستقل.

الهدف رقم ٥:
مؤسسات داعمة تعمل لخدمة المصالح المهنية للإعلام المستقل.

المؤشرات

١. اتحادات تجارية تمثل مصالح مالكي ومدراء الوسائل الإعلامية وتوفر خدمات لأعضائها.

٢. اتحادات مهنية تعمل على حماية حقوق الصحفيين، وتشجيع الصحافة عالية الجودة.

٣. منظمات غير حكومية تدعم حرية الكلام واستقلالية الإعلام.

٤. وجود برامج تعليمية عالية الجودة تمنح شهادات في الصحافة وتوفر خبرة عملية واسعة.

٥. برامج تدريبية قصيرة الأمد وبرامج للتدريب أثناء العمل تسمح بتحسين مهارات الصحفيين وإكتسابهم لمهارات جديدة.

٦. مصادر معدات الإعلام، ورق الطباعة، ودور الطباعة غير مسَّيسة وغير محتكرة ولا تخضع لقيود.

٧. قنوات توزيع الإعلام (أكشاك، محطات إرسال، قنوات اشتراك، إنترنت، محمول) غير مسَّيسة وغير محتكرة ولا تخضع لقيود.

٨. البنية التحتية لتقنيات المعلومات والاتصالات تكفي للوفاء باحتياجات الإعلام والمواطنين.

ثانيا: نظام التقدير

أ- تقدير المؤشر

تم توجيه أعضاء هيئة التقدير إلى إعطاء تقدير لكل مؤشر من ٠ إلى ٤ باستخدام نقطة كاملة أو كسر النقطة. فيما يلي توجيه حول كيفية تقدير كل مؤشر:

٠ = البلد لا يلبي المؤشر؛ الحكومة أو القوى الاجتماعية قد تعارض تطبيقه بصورة نشطة.

١ = البلد يلبي الحد الأدنى من أوجه المؤشر؛ القوى الاجتماعية قد لا تعارض تطبيقه بصورة نشطة، ولكن بيئة العمل قد لا تدعم المؤشر، والحكومة وقطاع الإعلام لا يؤيدان التغيير تأييداً كاملاً ونشطاً.

٢ = البلد بدأت في تلبية أوجه كثيرة من المؤشر، لكن التقدم قد يكون حديث العهد بحيث لا يمكن الحكم عليه أو يكون مازال معتمداً على الحكومة الحالية أوالقوى السياسية الحالية.

٣ = البلد تلبي معظم أوجه المؤشر؛ تطبيق المؤشر تم على مدار عدة سنوات و/أو خلال تغيرات في الحكومة مما يشير إلى استدامة محتملة.

٤ = البلد يلبي أوجه المؤشر؛ استمر التطبيق كاملاً عبر تغيرات عديدة في الحكومة، تقلبات اقتصادية، تغيرات في الرأي العام، و/أو تغير التقاليد الاجتماعية.

ب. تقدير الأهداف والتقدير الإجمالي

يتم حساب المتوسط لجميع متوسطات الأهداف للحصول على تقدير إجمالي واحد لكل هدف. يتم حساب متوسط لتقديرات الأهداف للحصول على التقدير الإجمالي للبلد. تفسر آيركس التقديرات الإجمالية كما يلي:

صحافة غير حرة وغير مستدامة (٠-١): البلد لا تفي بالأهداف، أو تفي بالحد الأدنى منها فقط. تَعُوّق كل من الحكومة والقوانين تطور الإعلام الحر إعاقة فعلية، يقل المستوى المهني، ويُمارس نشاط صناعة الإعلام في أضيق الحدود.

نظام مختلط غير مستدام (١-٢): تفي البلد بالأهداف في أضيق الحدود وتعارض قطاعات من السلطة القضائية والحكومة وجود نظام إعلامي حر. التقدم الواضح في مجال مُناصرة حرية الصحافة، المهنية المتزايدة، والشركات الجديدة العاملة بالإعلام ما زال حديث العهد بدرجة لا تسمح بتقدير مدى استدامته.

مقاربة للاستدامة (٢-٣): البلد تقدمت في اتجاه تحقيق أهداف متعددة مع دعم المعايير القانونية، الحرفية المهنية، وبيئة العمل الداعمة للإعلام المستقل. التقدم الذي تم إحرازه صَمَد على الرغم

أسلوب البحث للهدف رقم ٦

الهدف من هذه الدراسة المنفردة ذات الصلة هو تقييم مدى رصد وسائل الإعلام التقليدية (مثل الصحف والإذاعات)، ووسائل الإعلام الجديد (المدونات وأشكال الإنترنت والمحمول الأخرى) لاهتمامات المواطن بشكل غير متحزب. كما تُقيِّم الدراسة أيضاً قدرة الإعلام على العمل على تيسير الحوار العام وكمُتنفس لإيصال صوت المواطن. فهي تقيس قدرة الإعلام على مساءلة السياسيين، رجال الأعمال، والأطراف الفاعلة الأخرى.

في سبيل تحقيق ذلك، طوّرت آيركس أسلوباً للبحث يُماثل مؤشر استدامة الإعلام الأصلي (MSI)، الموضّح أعلاه، بحيث تتماشى النتائج بسلاسة مع الأهداف الخمسة لمؤشر استدامة الإعلام، الذي يقيس أداء القطاع الإعلامي للبلد. تستخدم هذه الدراسة طريقة التقدير ذاتها، مع إدراج المشاركين المحليين الذين يجيبون على استبيان مؤشر استدامة الإعلام، وعقد حلقة نقاشية يديرها الشريك المحلي. من ثم نشير إلى هذه الدراسة بوصفها "الهدف رقم ٦" لمؤشر استدامة الإعلام.

على غرار الأهداف الخمسة الأصلية لمؤشر استدامة الإعلام، تعتمد هذه الدراسة على هدف محدد وعدد من المؤشرات الداعمة. وقد صِيغ الهدف رقم ٦ ومؤشراته بصورة تُمكّن أعضاء هيئة التقدير من اِستخدامها كنموذج لتقييم البيئة الراهنة للأخبار والمعلومات. يسمح ذلك بعقد مقارنات مفهومة، وكذلك تحديد التوقعات حول التطور المستقبلي. وقد تم إدراج الهدف والمؤشرات في الجدول أدناه.

الهدف رقم ٦ :
الإعلام يخدم المواطنين من خلال تزويدهم بأخبار ومعلومات مفيدة وذات صلة ويُسهِّل الحوار العام

المؤشر رقم ١: الإعلام يشجع ويسّر المناقشات الشاملة حول القضايا المحلية والقومية والدولية (الاجتماعية، السياسية، الاقتصادية، وغير ذلك) التي تَهُم المواطنين.

المؤشر رقم ٢: الأخبار والمناقشات في وسائل الإعلام تدعم ديمقراطية صناعة السياسات، الشفافية الحكومية، التطبيق العادل للوائح، وحماية المستهلك.

المؤشر رقم ٣: الأخبار والمعلومات المُقدمة عبر وسائل الإعلام وثيقة الصلة، وتعمل على التوعية، باختيارات وقرارات المواطنين (الاجتماعية، السياسية، الاقتصادية، وغير ذلك).

المؤشر رقم ٤: المواطنون يثقون في أن الأخبار والمعلومات المُقدمة في وسائل الإعلام تعكس الواقع بدقة.

المؤشر رقم ٥: يُمكن للمواطنين تمييز المضمون الحزبي، التحريري أو الإعلاني.

المؤشر رقم ٦: المضمون الإعلامي الحزبي والتحريري جزء بَنَّاء من الحوار القومي؛ يمتنع الإعلام عن تضمين المحتوى لخطاب كراهية.

المؤشر رقم ٧: الإعلام يُعرِّض المواطنين لآراء وخبرات متعددة لمواطنين من جماعات متنوعة اجتماعياً، سياسياً، إقليمياً، نوعياً، عرقياً، دينياً، طائفياً، وغير ذلك.

عملية إجراء الدراسة هي نفسها الواردة أعلاه مع التعديلات التالية:

- مجموعة متميزة من الأعضاء: بالنسبة للهدف رقم ٦، من الممكن أن يكون أعضاء هيئة التقدير من الأكاديميين، القيادات الطلابية، المدونين، المحللين الإعلاميين، قيادات حقوق الانسان والمنظمات غير الحكومية الأخرى، قادة / أعضاء اتحادات الأعمال، أو قادة / أعضاء النقابات المهنية. فتماشياً مع أسلوب البحث الأصلي لمؤشر استدامة الإعلام، يُمثّل أعضاء هيئة التقدير التنوع المجتمعي، ويتم اختيارهم على أساس التوازن النوعي، الإقامة في العاصمة والكثير من المناطق الريفية، والانتماء لمختلف الأحزاب والفئات الأخرى.
- تعريفات مُعدّلة للتقدير وتفسير التقدير النهائي: يُعد التوجيه الخاص بكيفية تقدير كل مؤشر وتعريفات معنى التقديرات ذات طبيعة متفردة لهذا الهدف. تفصيلات ذلك كما يلي:

وفقاً لما سبق، يتم توجيه أعضاء الهيئة لإعطاء تقدير لكل مؤشر من ٠ إلى ٤ باستخدام نقطة كاملة أو كسر النقطة. ويتم إمدادهم بالإرشادات التالية:

٠ = لا، الإعلام في بلدي لا يُلبي متطلبات هذا المؤشر؛ من المستحيل أو من النادر جداً وجود مضمون في أي منفذ إعلامي يلبي متطلبات هذا المؤشر.

١ = الإعلام في بلدي يُلبي الحد الأدنى من جوانب هذا المؤشر. أحياناً يقدم أحد المنافذ الإعلامية مضموناً يفي بجوانب هذا المؤشر. أو أن المواطنين في بلدي أحياناً يحصلون على أخبار ومعلومات تفي بجوانب هذا المؤشر ولكن لا يتأتى ذلك إلا من خلال الرجوع إلى مصادر متعددة مع قيامهم هم أنفسهم بمقارنة التقارير الإخبارية.

٢ = الإعلام في بلدي بدأ في تلبية أوجه كثيرة من هذا المؤشر. هناك على الأقل بضعة منافذ إعلامية تنتج مضموناً يلبي في الغالب أوجه هذا المؤشر. مع ذلك، فالتقدم ربما لا يزال معتمداً على القوى السياسية الراهنة أو مالكي / محرري وسائل الإعلام.

٣ = الإعلام في بلدي يُلبي معظم جوانب هذا المؤشر. الكثير من المنافذ الإعلامية تسعى إلى إنتاج، وتنتج بصفة دورية، مضموناً يلبي أوجه هذا المؤشر. تطبيق هذا المؤشر حدث على مدى العديد من السنوات و/أو مختلف الحكومات مما يشير إلى استدامة محتملة.

٤ = نعم، الإعلام في بلدي يُلبي أوجه هذا المؤشر. كلٌ من المنافذ الإعلامية والجمهور يتوقعان مضموناً يُلبي أوجه هذا المؤشر. الاستثناءات من ذلك يتم ادراكها إما كصحافة دون المستوى أو كمضمون غير صحفي (كأن يتم تصنيف المضمون وادراكه على إنه مادة رأي أو مادة إعلانية). ظل تطبيق هذا المؤشر دون المساس به عبر التغيرات المتعددة في الحكومة، التقلبات الاقتصادية، التغيرات في الرأي العام، و/أو تَغيُّر التقاليد الاجتماعية.

يُفسر التقدير الإجمالي لهذا الهدف ليكون معناه كما يلي:

غير مستدام (٠-١): لا يفي قطاع الإعلام في البلد بالأهداف أو لا يفي سوى بالحد الأدنى منها. يتعارض المضمون الإعلامي مع احتياجات المواطنين من المعلومات، يسعى الإعلام في الأساس إلى خدمة القوى السياسية أو قوى أخرى، والمستوى المهني متدن.

نظام مختلط غير مستدام (١-٢): يفي قطاع الإعلام في البلد بالحد الأدنى لهذه الأهداف، مع وجود شرائح كبيرة في قطاع الإعلام تدين بالفضل إلى قوى سياسية أو قوى أخرى. التقدم الواضح في تطوير إعلام يخدم احتياجات المواطنين من المعلومات والمهنية المتزايدة لا زالت حديثة العهد بدرجة لا تسمح بتقدير مدى استدامتها.

مقاربة للاستدامة (٢-٣) قطاع الإعلام في البلد أحدث تقدماً في تلبية مؤشرات متعددّة، والكثير من المنافذ الإعلامية تسعى وتنجح في تلبية احتياجات المواطنين من المعلومات من خلال مضمون موضوعي، فوري ومفيد. وقد صمدت الإنجازات على الرغم من التغيرات في الحكومة، إلا أنها قد تحتاج إلى مزيد من الوقت لضمان استمرارية التغيُّر واستدامة المهنية المتزايدة.

مستدامة (٣-٤): يُعتبر قطاع الإعلام في البلد مهنياً بصفة عامة؛ يفي باحتياجات المواطنين من المعلومات من خلال مضمون موضوعي، فوري، ومفيد؛ وييّسر الحوار العام. إن الهدف الأول لمعظم المنافذ الإعلامية ومهنيّي الإعلام هو تلبية هذه الغايات، وبالمثل، يتوقع الجمهور نفس الشيء من قطاع الإعلام. وقد صمدت الإنجازات رغم تعاقب الحكومات، التقلبات الاقتصادية، التحولات في الرأي العام أوالتقاليد الاجتماعية.